القول المجرّد

للمتطاول على الأشاعرة من البشر

تأليف

حسن بن علي السقّاف

مكتبة الإمام النووي

عمّان

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الثانية

١٤١٢هـ - ١٩٩٢م

مكتبة الإمام النووي

عمان - الأردن - ص.ب ٩٢٥٣٩٣

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

الحمد لله الذي آختص الأشاعرة بحمل راية التوحيد وعقيدة الإسلام، وجعلهم يذبّون كلَّ شُبهة وضلالة يُذيعها المبتدعة بين العوام، ويكشفون ما لهم من الألاعيب والأوهام، فورّث الأشعرية معالجة تلك الأمراض والأسقام.

والحمد لله على أن أشهدها مصارع أعدائها، وأحمد لها عواقب إعادة نصرها وإبدائها بإنزال المشبهة الحشوية حضيضَ كيها وانكوائها.

ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة يتلذذ بذكرها القلب واللســان، وتتعطر بنفحاتها الأفواه والأردان، ونشهد أن سيّدنا محمّداً عبده ورسوله المسلسل من عدنان، فيا ربِّ صلّ وسلّم عليه صلاة في جميع الأوقات والأحيان.

أما بعد:

فهذا ردّ صنعناه، وجواب أقمناه، لصاحب كتاب (الرد الأثري المفيد على البيجوري في شرح جوهرة التوحيد) المدعو عمر محمود، مَنْ أبان عن خطأ وجمود، فأردت أن أقيم عليه جواباً مشهوداً، لإعادةِ الحق إلى نصابه، ودخول البيت من بابه. فهذا المذكور مشهور بين الأنام ببذاءة اللسان، وبرمي الأئمّة بالكذب والبهتان[1]، ومن ذلك أنّه كتب منذ فترة ورقات يردّ فيها بزعمه عليّ، طاعنــاً في نسبي رامياً لي بالدّعي، على عادة إخوانه بسلوك طريق السباب، فردّدت عليه آنذاك برد لم أسهب فيه أو اعتاب. والآن أثنّي بالردّ على

(١) من ذلك أيضاً قوله عن الإمام النووي رحمه الله تعالى جهمي مُعَطِّل. ونقل هذا عنه عددٌ من الثقات من إخواننا.

ترّهاته، كاشفاً لبعض اغلوطاته، على ردّه الذي زعم أنّه أثري المسلك والطريق، لكن ما حالفه فيه التوفيق، فأقول:

(النقطة الأولى):

افتتح كتابه الأثري، بالنّقل عن رجل وضاع، ألا وهو ابن بطة الذي انتشر تحريفه وشاع، فقال في ص ٥ ما نصّه:

(مقدّمة المقدّمة: قال الإمام الشهير عبدالرحمن بن بطة الحافظ واصفاً حاله مع أهل زمانه. . . .)الخ هُرَاءه.

جوابه: ابن بطة هذا اسمه: عبيدالله وليس عبدالرحمن، وما وقع في الاعتصام خطأ محض بلا شك(٢)، وليس هناك رجل يقال له عبدالرحمن بن بطة، وابن بطة الحقيقي ليس حافظاً وإنْ اشتغل بالحديث وحرّف وتلاعب به، وهو حنبلي مجسم كان يضع الحديث على رسول الله ﷺ، قال عنه الإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني في لسان الميزان (١١٣/٤ الطبعة الهندية):

وقفت لابن بطة على أمر استعظمته واقشعرّ جلدي منه اهـ.

ثم أثبت الحافظ أنّه وضاع، وكان يحك أسماء الأئمّة من كتب الحديث ويضع إسمه مكان الحك وأورد الحافظ الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٣٧٥/١٠) حديثا بسند باطل ثم قال: وهو موضوع بهذا الإسناد والحمل فيه على ابن بطة. اهـ

---

(٢) والسبب في ذلك حامد الفقي محقق كتاب الاعتصام، وهوعميد المتمسلفين في وقته بمصر، وكان حامد الفقي يحقق بعض الكتب ويدّعي نشر كتب الحديث وإحياء السنن، وكانت له سقطات خطيرة تظهر بوضوح من خلال تحقيقاته، وكان صديقاً لأحمد شاكر من أجل نصرة مذهب ابن تيمية الحراني وأضرابه، وكان يدّعي أنّه أعلم أهل العصر كما صارح صديقه أحمد شاكر ثمّ فضحه في كتابه (**بيني وبين الشيخ حامد الفقي**) وكان حامد الفقي (رئيس جماعة أنصار السنّة المحمديّة) وكان لا يعرف منها إلا النقل المحرّف، وحـالـه تمـامـاً حال متمسلفة اليوم، روينا عن السيد المحدث الحافظ الشريف أحمد الغماري في كتابه (جؤنة العطار)، (٧٢/١) أنه قال ما نصّه:

حامد الفقي رئيس جماعة أنصار السنّة مبتدع لص:

دخلت يوماً إلى دكّان الخانجي رحمه الله ـ بالقاهرة ـ فوجدت معه ابن خاله قدم من حلب ومعه كتاب التوربشتي على المصابيح يريد بيعه فعرضه عليّ وطلب فيه خمسة جنيهات مصرية، فاستغليته لأن كاتبه تركي وقد حرّفه تحريفاً كثيراً لا يستحق أن يدفع فيه ذلك الثمن الباهظ، فرجعته إليه، ثم بعد مدة ذهبت إليه فسألني عن الكتاب هل هو عندي؟ فقلت له: قد أرجعته إليك ساعة العرض إذ لم يوافقني بذلك الثمن، فقال: ضاع مني هذا الكتاب وأصبحت ملزماً بدفع ثمنه لابن خالي ولم أهتد إلى من دفعته... ثمّ بعد قليل ورد القاهرة صديقنا الشيخ عبدالحي الكتّاني في طريقه إلى الحج سنة إحدى وخمسين، فبينما أنا معه ذات يوم بالأوتيل (الفندق) إذ دخل عليه حامد الفقي ـ المبتدع الخارجي المدّعي أنّه من أنصار السنّة وهو أكبر عدو لها ـ ومعه ذلك الكتاب بعينه يعرضه عليه للبيع، وقد طلب فيه ثلاثة جنيهات، فلم أتمالك أن قلت له: هذه نسخة الخانجي، ثمّ ودّعت الشيخ وانصرفت ـ وكان ذلك بعد العشاء بقليل ـ فتبعني حامد الفقي إلى رأس الدرج يسألني أين أريد؟ فقلت: منزلي، فكأنّه أراد أن يطلب مني ستره ثمّ أحجم عن ذلك، فركبت الترام وعدلت عن بيتي إلى دكان صديقي الخانجي لأتحقق من أمر الكتاب، فإذا هو قد شدّ الدكان قاصداً منزله، فقلت له: هل وجدت التوربشتي الذي ضاع منك؟ قال: لا، ولا زلت في ارتباك من قضيته، فقلت: الآن تركت حامد الفقي يبيعه من الشيخ عبدالحي الكتّاني فاتضح بعد ذلك أنّه سرقه من الدكان. وكان الخانجي يريد رفعه إلى المحاكم لولا وساطة صديقه الأستاذ أحمد شاكر لأنّه كان يحنو كثيراً على ذلك المبتدع اللص الخارجي قبّحه الله. اهـ كلام الحافظ أحمد الغماري.

وقد أنبأني بالقصة عن السيد أحمد مولانا إمام العصر شقيقه المحدّث عبدالله الغماري وأخبرني أن حامد الفقي أراد أن يقبّل قدم الخانجي أو أنّه قبلها خوفاً من فضيحة رئيس أنصار السنّة المتمسلف.

فليعتبر بذلك أصحاب البصائر.

وقد انغرّ بكلام الفقي وتحقيقاته دون تمحيص هذا الكاتب المتطاول.

واعلم أن حامد الفقي كان يحذف من الكتب التي يشرف على طباعتها ويخرجها من عالم المخطوطات عبارات كثيرة، إمّا لأنّها لا توافق هواه وإمّا لاستفظاعها وشناعتها لئلا تثبت على سادته كما فعل بكتاب الدارمي. وكان توقيعه كالآتي: كتبه عبدالمستوي على عرشه بذاته حامد الفقي. اهـ وكان يسمي أبا حنيفة رضي الله عنه: ابا جيفة. وكان يسمي الشيخ الشعراني: البعراني. وهذا قطب المتمسلفين في وقته. فتأمّل.

وقد أخطأ محقق كتاب ابن بطة (الإبانة عن شريعة الفرق الناجية) رضا معطي حيث أثنى على حامد الفقي ص(٢٧) منها.

والحفاظ إذا قالوا عن حديث والحمل فيه على فلان يعنون أنه واضعه، ولذلك شواهد وبراهين:

منها: قال الحافظ الذهبي في الميزان (١/ ٩١) في ترجمة أحمد بن الحسن أبو حنش: اتهمه الخطيب بوضع هذا الحديث.... **قال الخطيب والحمل فيه عليه.** اهـ

ومنها: في تنزيه الشريعة المرفوعة (١/ ١٠٠): محمد بن أحمد الحليمي، عن آدم بن أبي أياس بأحاديث باطلة، قال ابن ماكولا: والحمل فيها عليه اهـ.

إذن فقد استفتح الكاتب المذكور كتابه بكلام وضاع إشارة لنا من الله تعالى إلى أن كتابه عبارة عن وضع وافتراء على أهل السنّة والجماعة الممثلين بالسادة **الأشاعرة والماتريدية** المقتفين طريق رسول الله ﷺ.

ووقع في بلايا التقليد الذي ينعاه على غيره، وكرع شارباً منه فبئس ما فعل. فانهدمت بذلك الصفحة رقم (٥) و(٦).

(النقطة الثانية):

لم يقتصر النّقل عن كذاب استفتح به كتابه، وإنّما نقل كلاماً عن الأئمة أثناء بحثه من طريق الوضاعين والكذّابين أيضاً. ففي ثنايا كلامه عن موضوع الأشاعرة وصفات الله تعالى من ص٥٧ ـ ٧٤ نقل ص(٦٨) عن الإمام أبي حنيفة الأعظم رحمه الله تعالى أنه قال:

(من قال لا أعرف ربي في السماء أم في الأرض فقد كفر لأنّ الله تعالى يقول: الرحمـن على العرش استوى وعرشه فوق سبع سموات).

وعزا الكلام لشرح ابن أبي العز على الطحاوية ص**٣٢٢** وحذف اسم راوي العبارة عن الإمام أبي حنيفة المذكور في شرح الطحاوية، وهو أبو مطيع البلخي الوضاع، الذي نقل الذهبي في الميزان (١/ ٥٧٤) عن الإمام أحمد أنّه قال عنه: **لا ينبغي أن يُروَى عنه شيء وعن يحيى ابن معين أنّه ليس بشيء.** . . اهـ.

والذي قال عنه الإمام الحافظ ابن حجر في لسان الميزان (**٣٣٥/٢** الهندية): قال أبو حاتم الرازي: **كان مُرجئاً كذابا**... اهـ

وختم ابن حجر ترجمته في اللسان بقوله:

وقد جزم الذهبي بأنّه وضع حديثاً فينظر من ترجمة عثمان بن عبدالله الأموي. اهـ فهذا الكلام الذي نقله هذا الكاتب المذكور الذي يزعم اتباع الأثـر عن الإمام أبي حنيفة كذب بحت زيادة على تدليسه في إخفاء اسم الراوي عن أبي حنيفة، واسم من روى هذا القول بسنده إلى أبي حنيفة وهو أبو اسماعيل الأنصاري المجسم، الذي تسميه المجسمة شيخ الإسلام والذي رماه ابن تيمية بالاتحاد كما في طبقات السبكي (**٢٧٢/٤ محقق**)، والذي يقول بإثبات صفة الهرولة لله تعالى وتقدّس عن عقله، والذي كان يقول: **إن ذبائح الأشعرية لا تحلّ**، والذي بيّن حاله الإمام الحافظ السبكي في الطبقات الكبرى في ترجمة أبي عثمان الصابوني (**٢٧٢/٤**). وقد أكّد المحدّث علي القاري أن هذا الكلام المنقول عن أبي حنيفة كذب في شرح الفقه الأكبر ص١٧١ ـ ١٧٢ حيث قال عن أبي مطيع البلخي:

إن أبا مطيع رجل وضّاع عند أهل الحديث كما صرّح به غير واحد. اهـ قلت: وكذا قال المحدّث الكوثري.

قلت: ولم يترجم الألباني في تعليقاته على شرح الطحاوية أبا مطيع البلخي هذا ستراً لحاله، وليحتج هو وأهل نحلته بهذا الكلام المزوّر على أبي حنيفة رحمه الله تعالى، علماً بأنَ الألباني ترجم جميع أعلام الكتاب المذكور حتى بشـر المـريسي، والسبب فيمـا اعتقد هو طمس الحقائق والاحتجاج بالباطل والله تعالى حسيبه.

وقال العلاّمة المحدّث علي القاري عن ابن أبي العز هذا:

والحاصل أن الشارح يقول بعلو المكان مع نفي التشبيه وتبع فيه طائفة من المبتدعة. اهـ وقد نقل ذم ابن أبي العز الحنفي الحافظ ابن حجر في أنباء الغمر فلينظر.

(النقطة الثالثة):

وقال الكاتب المذكور ص٥٧:

(فالبيجوري من القائلين بتأويل صفات الله عزّ وجلّ وصرفها عن ظاهرها وتحميل معاني الصفات معان جديدة جاؤوا بها من عند أنفسهم فحرموا متابعة الأوَل. . . . إلى آخر هُرَاءه.

جوابه:

إن السلف الصالح هم الذين أوّلوا الألفاظ الواردة في الكتاب والسنّة والتي لا يليق ان تضاف صفاتٍ لله تعالىٰ وذلك قبل الباجوري بقرون:

(كالنسيان) في قوله تعالى ﴿فاليوم ننساهم كما نسوا لقاء يومهم هذا﴾.

قال الإمام الحافظ ابن جرير السلفي في تفسيره (مجلّد ٥/ جزء٨/ ٢٠١) ما نصه:

أي ففي هذا اليوم، وذلك يوم القيامة ننساهم، يقول نتركهم في العذاب. . . . اهـ فأوَّلَ ابنُ جريرٍ النّسيان بالترك وهو صرف للّفظِ عن ظاهره لمعنى جديد، ونقل الحافظ ابن جرير هذا التأويل الصارف عن الظاهر بأسانيده عن ابن عبّاس ومجاهد. . . وغيرهم.

وابن عبّاس صحابي ومجاهد تابعي وابن جرير من أئمّة السلف، إذن السلف أوّلوا الصفات وصرفوها عن ظاهرها وتبعهم الباحوري والأشاعرة رضي الله عن الجميع، وخالفهم هذا الكاتب وسادته، ويؤكّد ذلك:

١) ما جاء في تفسير الحافظ الطبري السلفي ٢٧/٧: في تفسير قوله تعالى ﴿والسماء بنيناها بأيدٍ وإنّا لموسعون﴾ قال الطبري: يقول تعالى ذكره والسماء رفعناها سقفاً **بقوّة**. اهـ

ونقل تأويل الأيدي بالقوّة بأسانيده عن ابن عباس الصحابي (الذي سمّاه النبي ﷺ ترجمان القرآن) وعن مجاهد وقتادة ومنصور وابن زيد وسفيان.

والأيدي في اللغة جمع يد وهي الكف كما في القاموس في مادة (يدي) قال:

اليـد: الكف، أو من أطـراف الأصابع إلى الكتف أصلها **يُدْيٌ** جمعُها **إيدٍ ويُدِيٌّ** اهـ. وانظر تاج العروس (١٠/٤١٧-٤١٨).

٢) **وأوَّلَ الحافظ الطبري السلفي في تفسيره الاستواء بعلو الملك والسلطان** فقال (١/١٩٢):

فكذلك فقل علا عليها علو ملك وسلطان لا علو انتقال وزوال. اهـ فعلوّه تعالى علوّاً معنوياً وليس حسياً كما أثبت ذلك أيضاً الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٦/١٣٦).

وابن تيمية ينقل عن السلف في موافقته ٢/٤ اثبات الحركة والانتقال لله تعالى زورا(!) وأين لفظة الحركة صفة لله في الكتاب أو في السنّة؟! والإمـام عبدالقـاهر البغدادي ينقل في (الفرق ص**٣٣٣** بتحقيق محمد محي الدين) إجماع أهل السنّة على تنزيه الله عن الحركة والسكون، لأنّها من صفات الأجسام.

٣) وقد تأوَّلَ ابن عباس قوله تعالى: ﴿يوم يكشف عن ساق﴾ **بالشدّة** كما هو مشهور ومعلوم.

٤) وأوَّلَ الإمام البخاري رحمه الله تعالى الضحك بالرحمة.

قال الإمام الحافظ البيهقي في الأسماء والصفات (بتحقيق الإمام الكوثري دار التراث) ص٢٩٨: **روى الفربري عن محمد بن اسماعيل البخاري رحمه الله تعالى أنه قال:**

معنى الضحك في الحديث الرحمة اهـ. فتأمّل.

فلماذا يلوم الكاتبُ الباجوريَّ على التأويل ولا يلوم ابن عبّاس والبخاري أم أن حقده ساقه إلى ذلك؟

٥) تأويل الإمام أحمد رحمه الله تعالى:

روى الحافظ البيهقي في مناقب أحمد (مخطوط) ومنه نقله الحافظ ابن كثير في البداية (١٠/٣٢٧) فقال:

روى البيهقي عن الحاكم عن أبي عمرو بن السمّاك عن حنبل أنّ **أحمد بن**

حنبل تأوّل قول الله تعالى: ﴿وجاء ربك﴾ أنّه جاء ثوابه. ثمّ قال البيهقي وهذا إسناد لا غبار عليه.

وقد ذكرتُ في (الأدلّة المقوّمة لاعوجاجات المجسمة) تأويلاتٍ أُخرى عن السلف وأحمد تبطل كلام هذا الكاتب المتطاول، فلتراجع، فبان أن كلام الكاتب المذكور في اتهام الباجوري والأشاعرة بأنّهم حرموا متابعة الأُوَل غير صحيح وبان أن التأويل الذي نهجه الباجوري هو ما عليه السلف وأئمّة الحديث، ولو نظر هذا الكاتب في صحيح ابن حبّان بتحقيق الشيخ شعيب (١/٤٢٣) لرأى كيف أَوَّلَ الحافظ ابن حبّان القدم الوارد في الحديث وغيره فليستيقظ. وبذلك سقط كلام هذا الكاتب ص٥٧.

واعتراضه ص(٥٨) على كلام العلاّمة الباجوري: (أن المراد بقوله تعالى ﴿وجاء ربك﴾ جاء أمر ربك ونحو هذا وأن المراد بالنزول في الحديث نزول الملك).

اعتراض غير صحيح: وقد بيّنا أن التأويل الأوّل منقول عن الإمام أحمد، وهو الذي تؤيده قواعد الشرع.

وأما تأويل النزول: بنزول مَلَك فهو الصحيح كما قال الباجوري لوروده في حديث صحيح ونصه:

(انّ الله عزّ وجلّ يمهل حتى يمضي شطر الليل الأوّل ثم يأمر منادياً ينادي يقول: هل من داع يستجاب له، هل من مستغفر يغفر له؟ هل من سائل يعطى؟).

رواه النّسائي بسند صحيح في عمل اليوم والليلة ص٣٤٠ من حديث أبي هريرة وأبي سعيد، وقد فصّلت الكلام عليه وبيان طرقه، ومتابعاته وشواهده في (الأدلّة المقوّمة لاعوجاجات المجسمة) وبيّنت بطلان كلام الألباني في تضعيفه، وبطلان طعنه بحفص بن غياث الثقة الإمام الذي أخرج أحاديثه الستة.

(النقطة الرابعة):

وأما قول هذا المتطاول ملخصاً عقيدة الإمام البيجوري والأشاعرة ص(٥٩) بقوله:

(هذه عقيدة البيجوري الأشعري في صفات الله عزّ وجلّ وقوله يتضمّن عدّة أمور:

١ـ أنّ صفات الله عزّ وجل دائرة بين التأويل والتفويض لا ثالث لهما). اهـ

(فجوابه):

أنه اعتراض فاسد لأنّ الوارد من الصفات في الكتاب والسنّة امّا أن يكون لا يفيد نقصاً في حق المولى تبارك وتعالى كالسمع والبصر فنثبتها ونفوّض حقيقتها إلى الله تعالى لقوله سبحانه: ﴿وما يعلم تأويله إلا الله﴾ وكما أنّا نقرّ بوجود ذات الله تعالى مع عجزنا عن إدراك حقيقته فكذلك صفاته سبحانه نقرّ بما لا يفيد النقص والحدوث ونفوّض معناها إلى الله تعالى.

وامّا أن نؤوّل كما أوّل الإمام أحمد ﴿وجاء ربك﴾ بـ: جاء أمر ربك، وكما أوَّلَ البخاري الضحك بالرحمة وكما أوَّل غيرهما.

ولا ثالث لذلك: وهو ما ابتدعه ابن تيمية وقلّده فيه الألباني من بيان المعنى وتفويض الكيف. لأنّ هذا باطل لوجوه ذكرتها في (الأدلّة المقوّمة لاعوجاجات المجسمة) منها:

أن الإمام أحمد قال فيما رواه عنه الخلّال بسند صحيح عن أحاديث الصفات: (نؤمن بها ونصدّق بها ولا كيف ولا معنى) وهذا هو التفويض بعينه الذي يقول به الباجوري.

فقد ثبت عن الإمام أحمد رحمه الله تعالى التفويض بصفات والتصريح بعدم المعنى والكيف كما قال (ولا كيف ولا معنى) وثبت عنه التأويل وهو أحد أئمّة السلف الصالح ورؤوس أهل الحديث، وهذا القول من الإمام أحمد وما نقلناه عن ابن عبّاس ومجاهد والبخاري وغيرهم يثبت أنّ النّقاط التي ذكرها

الكاتب المذكور نقلا عن الباجوري في الصفات وهي خمس نقاط الحق فيها مع الباجوري الأشعري وليس معه. مع أن الأصل عندنا هو النصوص القرآنية والحديثية وقواعدها الأصولية التي تفهم بها، وليس نصوص ابن تيمية وابن القيم وأمثالهما.

فما نقله هذا الكاتب ص(٥٩) من قول ابن القيم:

بل كلّهم - أي الصحابة - على إثبات ما نطق به الكتاب والسنّة كلمة واحدة، من أولهم إلى آخرهم، لم يسمّوها تأويلا، ولم يحرّفوها عن مواضعها تبديلا.... إلى آخر هراءه، هو كلمة حق أريد بها باطل.

فتفسير ابن جرير مليء بتأويلات ابن عباس والسلف **وفيه تأويل الساق بالشدّة، والأيدي بالقوّة والنّسيان بالترك وغير ذلك.**

ثمّ لو كان ابن القيم صادقاً فيما يقول ولم يُرِدْ بكلامه هذا إلا الحق فنقول له ولمن يتبعه اليوم:

اذا آدعيتم أن الصحابة على إثبات ما نطق به الكتاب والسنّة، فأين في الكتاب والسنّة أن العالم قديم بالنّوع والنّبي عليه الصلاة والسلام يقول (كان الله ولم يكن شيء غيره)؟!!، وأين في الكتاب والسنّة لفظة أن الله يتحرّك كما يقول ابن تيمية في منهاج سنته (٢/ ٤)؟!!، وأين في كتاب الله أو في سنّة رسول الله ﷺ أن الله يستقرّ على ظهر ذبابة أو بعوضة كما يقول ابن تيمية في التأسيس في ردّ أساس التقديس (١/ ٥٦٨) حيث قال ما نصه: ولو قد شاء - الله - لاستقرّ على ظهر بعوضة فاستقلّت به بقدرته ولطف ربوبيته فكيف على عرش عظيم. اهـ

وَهَلْ يُعَدُّ مُسْلِمَاً من يجوّز استقرار رب العالمين الذي ليس كمثله شيء على ظهر بعوضة؟! وابن القيم تلميذه يورد في كتابه بدائع الفوائد (٤/ ٣٩-٤٠) فضيلة للنبيِّ عليه الصلاة والسلام يذكر فيها أن من فضائله أنّه يجلس بجنب الله على عرشه يوم القيامة وهذا هو المقام المحمود، ثم يعزو هذه العقيدة إلى الدارقطني ويذكر له فيها أبياتاً منها:

ولا تُنْكِـروا أنَّـه قاعـدٌ ولا تُنْكـروا أنَّـه يُقْعِـدُهْ

كذبا على الدارقطني دون ذكر السند الذي فيه كذّابان وضاعان وهما العشاري وابن كادش، وحالهما مذكور في لسان الميزان فلتنظر، فابن تيمية رجل مزاجي غير صادق وكذا تلميذه الوفي ابن القيم وأشد منهما اتباعهما ومنهم هذا التلميذ المقلّد الذي يلهث وراء الدراهم ليبيع بها آجله بعاجل فانٍ، فنقول له: إن ذكر أقوال ابن تيمية وابن القيم والاستدلال بكلامهما فاسد باطل، لأنَّهما لم يصدقا في النقل ولأنّك تناقض نفسك فتنفرّ عن التقليد ثمّ تأتي بأقوال رجال تنزل كلامهم بمنزلة كلام الشارع وهم لا عبرة بهم لأنّهم يعتقدون جواز استقرار رب العالمين على ظهر بعوضة، كما يثبتون حداً لذاته ومكاناً له يتوهمونه، (وما قدروا الله حق قدره) ولأنّك أتيت من ص(٥٩ ـ ٦٢) بعبارات لابن القيم وهو من أهل القرن الثامن ثمّ للشنقيطي وهو معاصر ثمّ لابن عبدالبر من أهل القرن الرابع ثمّ بكلام للترمذي خارج عن البحث وهو عليك، ثمّ لإسحاق وهو عليك كذلك، ثمّ لابن خزيمة من كتابه التوحيد الذي رجع عنه وندم كما روى ذلك البيهقي في الأسماء والصفات بسندين عنه ص(٢٦٧)، ثمّ لابن قدامة المقدسي وليس هو من السلف ثمّ قلت مدلّساً:

فهذه نصوص من أقوال السلف الصالح في وصف عقائد أصحاب الملّة الصحيحة. . . اهـ إلى آخر ذلك الهُرَاء.

وانّي أتعجب من تلك الجرأة العجيبة بالباطل من أجل دراهم معدودة وإنّني على تمام التأكيد أنّه لو وجدت جهة أخرى غير التي تخضع لبيعتها الآن وأفاضت عليك اغراءات أكثر لَتَحَوَّلَت إليها ولهدمت كل ما تعتقده الآن كما فعل ذلك بعض إخوانك وأحبابك من أهل نحلتك وطريقتك ممن يدّعون **إرشاد السارين بمقشاتهم اللحمية أو بإطراء طواغيت الشياطين**، فيا تعس من اتخذ الباطل وسيلة والتدليس والغش والتلاعب بالنّصوص طريقاً ليصل إلى مآربه وشهواته وما يرضي هواه وخصوصاً اذا كان يتهم الناس بما فيه من عدم الإخلاص والجهل والله تعالى حسيبه.

ثمّ أردف الكاتب ص(٦٤) بكلام ابن تيمية وخلع عليه لقب شيخ الإسلام ولو كان يعقل ويعمل لإرضاء الله تعالى لما قال عمّن يعتقد قدم العالم والحدّ والجهة والمكان لخالق المكان ويجوّز استقرار معبوده على ظهر بعوضة أنّه شيخ الإسلام، وهل يقول مسلم بهذا؟! فضلاً عن مُشيَّخ على الإسلام؟!

واطلاق شيخ الإسلام على أي شخص بدعة بلا شك، فما دليلك على أن ابن تيمية شيخ الإسلام؟! وهل ورد في الكتاب أو في السنّة نص بأن ابن تيمية شيخ هذا الدين؟(!) فإذا كان النبي الأعظم أفضل الخلق لم يُسَمَّ بهذا اللقب البتة فمن أين يكون ابن تيمية يستحقه وهو يقول ما يقول من العقائد الفاسدة؟؟ أم أنّك أطلقت عليه هذا اللقب تقليداً لمن دفعك وأراك بريق الدراهم؟ أولم يأت الوقت الذي يستيقظ فيه هؤلاء من غفلتهم ويتوبون إلى المولى سبحانه؟! وإنّني سأضرب مثلين أبيّن فيهما فساد استدلال هذا الكاتب وبطلان كلام هذا البحاثة الأول:

(النقطة الخامسة):

قوله ص٦٦: (مثال ذلك قوله تعالى لابليس ﴿ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي﴾ فإذا صُرِفَ الكلام عن ظاهره وقال لم يرد باليدين الحقيقيتين وإنّما أراد كذا وكذا قلنا له ما دليلك على ما نفيت وما دليلك على ما أثبت فإن أتى بالدليل - وأنّى له ذلك - وإلا كان قائلا على الله بلا علم بنفيه واثباته). اهـ كلام هذا المتحذلق.

(وجوابه):

أنه يريد أن يثبت بهذه الآية الكريمة أن لله يدين حقيقيتين وهذا عين التجسيم، ونقول له نحن ننفي أن يكون لله يدين حقيقيتين لغة وهي الجارحة، لأن اليد حقيقة تطلق في اللغة على هذه الجارحة، ونحن نقول معنى قوله تعالى (بيدي): أي بقدرتي والتثنية هنا لا تفيد تعدد القدرة وانّما جاز ذلك في لغة العرب كما سيأتي شاهد ذلك. ولو أن هذا المتطاول تدبّر كتاب الله

تعالى لوجد أن كل شيء مخلوق بيد الله تعالى وليس سيدنا آدم فقط والمراد بذلك كله صفة القدرة:

قال تعالى: ﴿أولم يروا أنّا خلقنا لهم ممّا عملت أيدينا أنعاماً فهم لها مالكون﴾ وقال تعالى: ﴿والسماء بنيناها بأَيْدٍ وإنّا لموسعون﴾ **وتقدّم نقلاً عن القاموس المحيط في اللغة أن جمع يد وهي الكف هو: أَيد. اهـ.** ﴿أفلا يتدبّرون القرآن﴾.

ونزيدُ فنقول له وتطلق اليد مجازا عند العرب كما في كتب اللغة على معان: قال صاحب الصحاح: **واليد القوّة، وأيّده قوّاه، ومالي بفلان يدان أي طاقة. اهـ**

وفي مختار الصحاح أيضاً: وقوله تعالى: ﴿حتى يعطوا الجزية عن يد﴾ أي عن **ذلّة واستسلام**، وقيل معناه نقداً لا نسيئة، واليد النعمة والإحسان... ويقال بين يدي الساعة **أهوال** أي قدّامها ....اهـ فما هي اليد الحقيقية التي تثبتها من هذه المعاني الثابتة في اللغة؟؟! ولذلك قال الإمام أحمد (ولا كيف ولا معنى) أي تفويض المعنى والكيف، فظهر أن لليد معاني في اللغة وأن السماء والأنعام وجميع ما في السماوات والأرض وجد بقدرة الله تعالى وخلقه لقوله تعالى: ﴿وسخّر لكم ما في السمٰوات وما في الأرض جميعاً منه﴾ أي أنَّ جميع ما في السمٰوات والأرض من الله خلقاً وتكوينا، وليس المعنى أنّها أجزاء من الله تعالى، فالأنعام خلقت بيد الله أي بقدرته والسماء والأرض وما فيهما كذلك بيده أي بقدرته، **وخصّ الله تعالى آدم بالذكر أي أنّه خلقه بيديه للتشريف، كما خص البيت الحرام بإضافته إليه بقوله: ﴿أن طهرا بيتي للطائفين﴾ ليشرّفه مع أن المساجد كلّها على وجه الأرض بيوته ولا يقتضي ذلك أنّها بيوته حقيقة يسكن فيها بل مجازاً عند جميع العقلاء.**

فكذلك اليد وتثنيتها لا تدل على التعدد وإنّما تدلّ على الذات بالجملة وعلى القدرة، كقوله تعالى في حق أبي لهب: ﴿تبت يدا أبي لهب﴾ والمراد جميع ذاته، فاستعمال التثنية جائز في لغة العرب عن الذات الموصوفة بالقدرة

والإرادة، فليتأمّل ذلك أهل الحق. وأمّا إيراد قول ابن عثيمين فاستدلال لا معنى له سوى التـذبذب لأشخاصٍ يُرَوِّجُ بسببهم الكتاب في البلد الطابع للكتاب.

وأتىٰ الكاتب بآيات يثبت بها العلو الحسي لله الذي يعبّر عنه علو الذات واستواء الذات: فأورد قوله تعالى ﴿إنّي متوفيك ورافعك إليّ﴾ والمقرّر أن علو الله تعالى علوٌ معنوي كما أثبت ذلك الحافظ في الفتح (٦/١٣٦) وكل مسلم يعلم أن سيدنا عيسى في السماء الثانية وأن الله تعالى ليس حالاً في السماء الثانية فوجب تأويل ذلك: بأن المعنى رافعك إلى مكان قدّرت لك المكث فيه لا يستطيعون أن يصلوا إليك فيه، وهذا تماماً كقول الله تعالى في الظل: (ثم قبضناه الينا قبضاً يسيرا) وكل أحد يعرف أن الظل لا يذهب إلى مكان فيه الله تعالى، لأنّ الله تعالى ليس في مكان، خلق المكان وهو موجود بلا مكـان، لا يُشبـه خلقه ﴿ليس كمثله شيء﴾ **فكل ما خطر ببالك فالله تعالى بخلاف ذلك** كما هو مقرّر عند أهل العلم.

فاستدلالك فاسد عقلاً وشرعا. وأمّا حديث الجارية الذي تتشدّقون به، فلا استدلال به البتة على حلول الله في مكان فوق العرش أو جلوسه عليه، وخصوصاً أنّكم تأوّلون (في السماء) بـ(على السماء) والحديث شاذ بهذا اللفظ الذي في مسلم كما بينته في (الأدلة المقومة) وقد جاء الحديث بسند صحيح بلفظ (أتشهدين أن لا إله إلا الله وأنّي رسول الله. . .) الحديث في الموطأ والمنتقى وعند النّسائي وغيرهم بأسانيد صحيحة كما أوضحته هناك، وهذا الموافق لحال النبي عليه الصلاة والسلام فإنه كان يمتحن الناس بالشهادتين، ويقاتلهم حتى يقولوا ذلك، فقد تضارب الرواة في حكاية المتن، فإذا أراد أن يرجح رواية (أين) لأنّها في الصحيح قلنا له: ذكر الحفاظ منهم العراقي أن للترجيح (١٠٦) وجوه، الوجه (١٠٢) هو كون الحديث في الصحيح فقبل ذلك (١٠١) وجه، ولو لم يكن لحديث: (أين الله قالت في السماء. .) إلا رواية الصحيح الشاذة هذه فهي مؤوّلة، لأن العرب كانت تشير إلى من أرادت

أن تصفه بصفات الجلال والعظمة والكبرياء إلى السماء فتقول فلان في السماء، ولذلك قال الحافظ ابن حجر في الفتح (١٣/٣٥٩):

ولو قال من ينسب إلى التجسيم من اليهود لا إله إلا الذي في السماء لم يكن مؤمناً كذلك إلا إن كان عامياً لا يفقه معنى التجسيم فيكتفى منه بذلك كما في قصة الجارية التي سألها النبي ﷺ اهـ

وقال الحافظ في الفتح (٦/١٣٦): **ولا يلزم من كون جِهَتَيْ العلو والسفل محال على الله تعالى أن لا يوصف بالعلو لأنّ وصفه بالعلو من جهة المعنى والمستحيل كون ذلك من جهة الحس**. اهـ

وأمّا نقله عن جماعة من السلف أن الله في السماء فقد بيّنا أنّه كذب على الإمام أبي حنيفة والباقي لم يعنوا أنّ الله حالّ في السماء أو جالس وإنّما عنوا العلوَّ المعنوي، مع أنّ أقوالهم ليست حججاً شرعية، **وقواعد الشريعة تفيد أن الله لا يحويه مكان ولا يجري عليه زمان.**

ونقله عن ابن تيمية أنّه قال: والقول الفصل هو ما عليه الأمّة الوسط من أن الله مستوٍ على عرشه استواء يليق بجلاله ويختص به. اهـ

فهذا لا ينجي ابن تيمية من عقيدة التجسيم فقد قال ايضا ابن تيمية في التأسيس (١/١١١): والباري سبحانه وتعالى فوق العالم فوقية حقيقية ليست فوقية الرتبة. اهـ

والله تعالى يقول: (وهو القاهر فوق عباده) فبيّن لنا أن فوقيته هي فوقيةٌ قهرية بالرتبة، وهي فوقية الربوبية على العبودية، كما تقول السلطان فوق الوزير، وليست فوقية جسم فوق جسم كما يتخيل أهل التجسيم. وأما استدلال هذا الكاتب بكلام الإمام أبي الحسن الأشعري من الإبانة بأن الله مستوٍ على عرشه بالمعنى الذي يريد فاستدلال باطل لوجوه:

١) أن الأشعري لم يقل (استوى بذاته)، وإنّما قال استوى فقط.

٢) أن الأشعري بين في الإبانة نفي كلمة بذاته فقال كما في نسخة الإبانة

المحققة على أربع نسخ خطية بتحقيق الدكتورة فوقية (دار الأنصار) ص(٢١):

وأن الله تعالىٰ استوىٰ على العرش على الوجه الذي قاله وبالمعنى الـذي أراده استـواء مُنـزَّهاً عن المماسّة والاستقرار والتمكّن والحلول والانتقال، لا يحمله العرش بل العرش وحملته محمولون بلطف قدرته، ومقهورون في قبضته، وهو فوق العرش وفوق كل شيء إلى تخوم الثرى، فوقية لا تزيده قُرباً إلى العرش والسماء بل هو رفيع الدرجات عن العرش كما أنّه رفيع الدرجات عن الثرى وهو مع ذلك قريب من كل موجود وهو أقرب إلى العبد من حبل الوريد وهو على كل شيء شهيد). انتهى كلام الإمام الأشعري(*).

(*) فالحشوية المجسمة أتباع ابن تيمية متى خالف كلام الأئمة الكبار كلامهم واعتقادهم وأرادوا أنْ يحتجوا بقول ذلك الإمام ليقنعوا من حولهم من السذّج حرّفوا وتلاعبوا بكلام ذلك الإمام، كما فعلوا هنا، حيث حذفوا هذا النص، ولم يستوفوا حين طبع الكتاب جميع نسخ الإبانة المخطوطة التي يمكن الوصول إليها، وكلام الحافظ ابن عساكر لا ينجيهم البتة، لأنّهم لا يعوّلون على كلام حافظ ولا على نقل إمام.
وقد فعلوا في هذه الفترة الأخيرة أشياء وتحريفات أفظع من ذلك، منها: أنّهم قاموا بطباعة كتاب الأذكار للإمام النووي بإشراف إدارة هيئة البحوث والدعوة والارشاد بتحقيق عبدالقادر أرناؤوط ونشر (دار الهدى) الرياض، وحرّفوا قول الإمام النووي (فصل في زيارة قبر رسول الله) فجعلوه (فصل في زيارة مسجد رسول الله) وحذفوا بعده كلاماً يقع في ثلاثة أسطر يخالف مشربهم العكر، وحذفوا أيضاً من آخر ذلك الفصل قصة العتبي التي ذكرها الإمام النووي واستحبها أئمة الشافعية كما قال الإمام النووي أيضاً في المجموع (٨/ ٢٧٤)، وقد رجعت إلى عدة نسخ مطبوعة وإلى المخطوط وإلى شرح العلامة ابن علاّن على الأذكار لأتحقّق من ذلك التلاعب الذي لم يشر إليه المحقق والطابعون لا في المقدمة ولا في موضع الحذف، وليست هذه الأفعال إلا تحريف وتلاعب بكلام الأئمة، وزرع بذور التشكيك بها في أيدي الناس من كتبَ علماء الإسلام والأئمة وكتب التراث، فليستيقظ أهل العلم من رقدتهم.

وهذه القطعة محذوفة من نُسِخِ الإبانةَ المطبوعةِ في الأسواق. فتأمّل.

٣) الإمام أبو الحسن الأشعري ينزّه الله تعالى عن الحد والصورة في مقدمة الإبانة ـ في المخطوط وجميع النسخ المطبوعة ـ فيقول في المقدمة:

تقدّس عن ملابسة الأجناس والأرجاس، ليست له صورة تقال ولا حد يضرب له مثال. اهـ

وابن تيمية وهذا الكاتب المغمور الذي يعتقد ما في شرح الطحاوية يقولان بإثبات الحد والصورة لله تعالى. وهذا مشهور.

٤) الإمام الأشعري ينزه الله تعالى ويقول يستحيل أن يوصف بالسكوت، وابن تيمية وأتباعه يصفونه بالسكوت، أثبت ذلك ابن تيمية في الموافقة المطبوع على هامش منهاجه (٢/٣٨) وغيرها.

هذا كلام الإمام الأشعري في الإبانة، وهو ينسف اعتقادهم فكيف يتبجّحون به؟!.

٥) وأمّا رسالة أهل الثغر للإمام الأشعري ففي صحيفة ٧٣ منها إثبات التأويل حيث يقول:

وأجمعوا على أنّه عزّ وجل يرضى عن الطائعين له، وأن رضاه عنهم إرادته لنعيمهم، وأنّه يحب التوابين ويسخط على الكافرين ويغضب عليهم، وأن غضبه إرادته لعذابهم. اهـ. فالأشعري يؤوّل هنا الغضب والرضا.

٦) ويقول الأشعري في مقالات الإسلاميين (٢٩٠):

وأن الله تعالى على عرشه كما قال (الرحمن على العرش استوى) وأن له يدين بلا كيف. اهـ ولم يقل رحمه الله تعالى استوى بذاته، وأنّ له يدين حقيقيتين كما قال هذا المتطاول تقليداً وإنّما قال بلا كيف. كما قال الإمام أحمد (ولا كيف ولا معنى) لأنّ كيف اليد ومعناها حقيقة في اللغة الجارحة.

وبذلك نستطيع أن نقول أن كتب الأشعري الثلاث التي يحتج بها هذا الكاتب وسادته ما هي إلا صاعقة مبددة ساحقة لأدمغتهم، أو سهم نافذ في أحشائهم كما بينت ذلك بتوسع في كتابي (الأدلّة المقوّمة لاعوجاجات المجسمة).

بذلك يهدم كلام هذا البحّاثة في احتجاجه بكلام الإمام أبي حنيفة والأشعري من ص٩ - ص١٧ من كتابه المشحون بالجهل والافتراء.

(تنبيه):

يتظاهر ابن تيمية وأتباعه بأنّهم يحبّون الأشعري ويقولون بما يقول، ويخالفون الأشاعرة لأنّهم لم يسيروا على طريقته. وهذا ليس صحيحاً لأنّ ابن تيمية وأتباعه يطعنون بذات الأشعري نفسه ويقولون في مواضع من كتبهم **أن الأشعري أخس حالاً من المعتزلة** وينقلون ذلك عن مجسمة الحنابلة، من ذلك قول ابن تيمية في الموافقة (٢/ ٤١): - ناقلاً عن الهروي مقرّاً له -:

اعلموا أرشدنا الله وإياكم أنّه لم يكن خلاف بين الخلق على اختلاف نحلهم من أوّل الزمان إلى الوقت الذي ظهر فيه ابن كلاب والقلانسي والأشعري وأقرانهم الذين يتظاهرون بالردّ على المعتزلة وهم معهم **بل أخس حالاً منهم في الباطن**. اهـ

وهذا طعن صريح بنفس الأشعري لا بالأشاعرة الذين تدعي المجسمة أنهم خالفوا إمامهم، وليس ما قالوه صحيحاً فما عليه الأشاعرة هو حقيقة ما نص عليه الإمام الأشعري. على أنّنا غير ملتزمين بما يقول الأشعري بعد أن أثبتنا أن كتبه هادمة لتجسيم ووثنية هؤلاء المتشدّقين المتعالمين، بل قد نخالفه في أمور، وعلماء الأمّة الأشاعرة خالفوه في أمور لكنهم ينسبون إليه لأنّ النّسبة إليه صارت عَلَماً على أهل السنّة والجماعة، والحمد لله.

(النقطة السادسة):

مسـألـة الـكــلام:

حاول الكـاتب أن يردّ قول أهل السنّة والجماعة: أن الله تعالى متكلّم وأنّ كلامه **ليس بحرف ولا صوت ولا لغة** يعنون الصفة القائمة بذات المولى تبارك وتعالى وأنّ هذه الألفاظ والكتابة كلّها عبارات دالّة على الكلام الأزلي وهو متعلّق بعلم الله تعالى فلا يوصف بالحدوث كصفة العلم.

فادّعى أنّ كلام الله تعالى حروف وأصوات، ونقل عن ابن تيمية ص(٢٨) أنّ الله تكلّم بحروفه ومعانيه بصوت نفسه كما ثبت بالكتاب والسنّة وإجماع السلف. . . الخ هراءه، نقلاً عن الفتاوى **٢/٥٨٤** ثمّ جاء هذا الكاتب بكلام النحويين في تعريف الكلام، فقال ص(٢٧) الكلام عند النحاة هو: اللفظ المركب المفيد بالوضع. اهـ

ويريد بهذا أن يطبّق هذا القاعدة المعرّفة لكلام المخلوقين على كلام خالق البشر واللغات الذي (ليس كمثله شيء) في ذاته ولا في صفاته.

وأتى بكلام للذهبي يوهم أنّه يقول أنّ المصحف الذي بين أيدينا أو تلفظنا بالقرآن غير مخلوق أو نحو هذا وهو يخبط كحاطب ليل ولا يدري ما يقول، وسيأتي النقل عن الذهبي نفسه ما يجعل هذا النقل مفنّداً. وقبل أن أشرع في الجواب عن هذه الإشكالات التي أوردها هذا الكاتب، أودّ أنّ أبيّن مسألة الكلام وما يطلق عليه قديم وما يطلق عليه حادث وما يتعلّق بذلك فأقول:

(جوابه):

الحق الذي عليه أهل السنّة والجماعة أنّ الله تعالى متكلّم لقوله سبحانه ﴿وكلّم الله موسىٰ تكليماً﴾ وأنّ كلامه ليس بحرف ولا صوت ولا لغة ـ يعنون الصفة الذاتية ـ لأنّ ذلك علامة الحدوث، وصفة الحادث

لا القديم، وأن هذا بالنسبة للصفة القائمة بذات المولى وبنفسه تبارك وتعالى، وقد خلق الله عزّ وجلّ كلمات مكوّنة من حروف وأصوات ولغات مختلفة وجعلها تعبّر عن كلامه الأزلي ليست من تصنيف أحد من خلقه. فكلامه القديم الذي هو صفة من صفات ذاته القديم يعبّر عنها الإنجيل باللغة السريانية، والتوراة باللغة العبرانية، والقرآن باللغة العربية، وكذا باقي الكتب التي أنزلها فقال سبحانه:

﴿وأنزل التوراة والإنجيل من قبل وأنزل الفرقان﴾، ﴿إنّا أنزلناه قرآناً عربيا﴾ ولو كانت هذه العبارات والجمل والحروف والأصوات هي الصفة القديمة لما وصفت بالإنزال، كما أن صفة القدرة لا توصف بالإنزال، وكذا العلم بمعنى الصفة لا يوصف بالإنزال وإنما تعبّر عنه الحروف والكلمات والأصوات، والصفات لا تقوم بنفسها فلا تفارق الموصوفات، وأنّه سبحانه متى شاء أن يُسمع عباده كلامه رفع عنهم حجاب السمع فسمعوا كلامه الذي لا كيف له المنزّه عن اللغة وعن الحرف والصوت فعقلوه وفهموه، كما أنّه إذا أراد أن يريهم نفسه رفع عنهم حجاب البصر فرأوا ذاته العلي من دون أن يكون جسماً له طول وعرض وعمق أو في جهة فسبحان من لا كيف له.

وهذه العبارات والجمل العربية المعبّر عنها بالقرآن الكريم، والجمل السريانية المعبّر عنها بالإنجيل، والعبرانية المعبّر عنها بالتوراة، خلقها وأحدثها وجعلها تعبّر عن صفة كلامه الأزلي الأبدي الذي متى شاء أسمعنا ايّاه بدليل قوله تعالى: ﴿ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث إلا استمعوه وهم يلعبون﴾ وقد أخبر المولى تبارك وتعالى الخلق أنّهم لا يستطيعون أن يأتوا بمثل هذه العبارات المخلوقة المعبّرة عن كلامه الأزلي الأبدي الذي ليس بحرف ولا صوت ولا لغة، كما أخبر أنّهم عاجزون أن يخلقوا إنساناً بل بعوضة وهي التي تعبّر عن قدرته تبارك وتعالى.

وأنّ هذه الألفاظ المخلوقة باللغة العربية المنزلة على سيدنا رسول الله

ﷺ بقوله: ﴿نزل به الروح الأمين على قلبك لتكون من المنذرين﴾ لها حرمة وقداسة لا يجوز لغير المتطهر المتوضىء أن يمسها ﴿إنّه لقرآن كريم في كتاب مكنون لا يمسه إلا المطهرون تنزيل من رب العالمين﴾ ولو كانت قديمة لما كانت في كتاب حادث مخلوق ولما تصوّر مسها ولا كتابتها في اللوح المحفوظ الذي خلقه الله تعالى وأحدثه وأجرى القلم عليه بأشياء كثيرة.

فكما أن العبارات الموجودة في اللوح المحفوظ حادثة تعبّر عن العلم القديم الأزلي الأبدي فكذلك المصحف الذي بأيدينا والجمل والعبارات والحروف والأصوات، لأنّ نفس اللوح حادث أوجده الله تعالى بعد أن كان عدما.

وأمّا معنى قوله تعالى ﴿فأجره حتى يسمع كلام الله﴾ أي اتل عليه هذه الألفاظ التي خلقتها وعلمتك إياها والتي تعبّر عن كلامي الأزلي والتي لم يصنّفها أحد والتي تقرأها بفمك الحادث، وتقرير ذلك في كتاب خلق أفعال العباد للإمام البخاري رحمه الله تعالى.

فتبيّن من هذا البيان أنّ كلام الله تعالى يطلق على شيئين، الأوّل الصفة النفسية الذاتية التي ليست بحرف ولا صوت، والثاني على هذه الألفاظ التي إن كانت عربية قيل القرآن، وإنْ كانت سريانية قيل الإنجيل، وإنْ كانت عبرانية قيل التوراة، وكلّها لها حرمة فيكفر من انتهك حرمتها وقد حفظ الله تعالى القرآن منها من التبديل والتحريف، ولو كانت هذه العبارات والجمل والحروف والأصوات كلام الله بمعنى الصفة النفسية لما استطاع أحد أن يحرّفها لأنّ التحريف لا يدخل على الله تعالى وصفاته وإنّما يدخل على الحادث وهي هذه العبارات والدليل عليه قوله تعالى ﴿يحرّفون الكلم عن مواضعه﴾ ويقول عزّ شأنه: ﴿تجعلونه قراطيس﴾ ومعلوم بالضرورة أن الصفة القديمة لا تصير قراطيس حادثة(!)

فمن قال أن تلاوة القارىء هي كلام الله الحقيقي وهي الصفة القديمة الأزلية لله تعالى فقد كابر وخالف الواقع، واعتقد أن صفات الله تعالى تقوم

وتحلّ بالمخلوقات والمحدثات تعالى الله عن ذلك علوّاً كبيرا.

وهـذا الـذي جعل جهلة الحنابلة ومبتدعيهم يضطرون لأن يقولوا إن الورق والحبر الذي كتبت به هذه العبارات قديم أزلي، ولننظر إلى ما قال علماء أهل السنّة في ذلك بعد أن قرّرنا الأدلة وأوضحنا المسألة:

١) قال المحدّث علي القاري في شرح الفقه الأكبر ص(٢٩ـ٣٠):

ومبتـدعة الحنابلة قالوا كلامه حروف وأصوات تقوم بذاته وهو قديم وبالغ بعضهم جهلاً حتى قال: الجلد والقرطاس قديمان فضلاً عن الصحف، وهذا قول باطل بالضرورة ومكابرة للحس، للاحساس بتقدّم الباء على السين في بسم الله ونحوه. اهـ

وقال المحدّث علي القاري أيضاً في شرح الفقه الأكبر ص(٤١):

وقـد ذكر المشايخ رحمهم الله تعالى أنّه يقال: القرآن كلام الله غير مخلوق، ولا يقال القرآن غير مخلوق لئلا يسبق إلى الفهم أن المؤلّف من الأصوات والحروف قديم كما ذهب إليه بعض جهلة الحنابلة. اهـ

ثمّ قال:

ودليلنا ما مرّ أنّه ثبت **بالإجماع** وتواتر النّقل عن الأنبياء عليهم السلام أنّه متكلّم ولا معنى له سوى أنّه متصف بالكلام ويمتنع قيام اللفظ الحادث بذاته الكريم فتعيّن النفسي القديم. اهـ فهذا كلام المحدث القاري الحنفي.

٢) وقال الإمام الأعظم أبو حنيفة في كتابه الفقه الأكبر وهو من أئمّة السلف بلا شك رضي الله عنه ص(٥٠ـ٥١):

ويتكلم ـ الله تعالى ـ لا ككلامنا. ونحن نتكلّم بالآلات والحروف والله تعالى يتكلّم بلا آلة ولا حروف. والحروف مخلوقة وكلام الله تعالى غير مخلوق[٣]. اهـ

---

(٣) من التدليس المكشوف أن يدّعي أمثال هذا الكاتب وأمثاله أن علم الكلام مذموم وقد نفّر منه أئمّة السلف الصالح رضي الله عنهم، مع انهماكه في كتابه هذا بتقرير =

مسائل مغلوطة من علم الكلام، اقتداء بابن تيمية الذي شحنت كتبه بعلم الكلام المذموم الذي تجلى بوضوح في منهاج سنته وموافقة صريح المعقول، ويكفي أنه يقول فيهما: **أن العالم قديم بالنوع تبعاً لارسطوطاليس وفلاسفة اليونان وحثالة عقائد الهندوس والبوذية البرهمية**، وأئمة السلف الذين نفّروا من علم الكلام صنّفوا فيه **أيضاً**، فبان واتضح أنّهم نفّروا من علم الكلام المذموم الذي كانت تقول به المشبهة والحشوية وأمثالهم من فرق الضلال، ويحضوا على معرفة العقيدة الصحيحة المعبّر عنها بعلم الكلام المحمود أو علم التوحيد الصافي المنقّى من فلسفة أرسطو، وقواعده اليونانية الهابطة، ويدل على ذلك أن الشافعي كان يناظر المبتدعة القائلين بعلم الكلام المذموم ويسقط حجّتهم بعلم الكلام المحمود، وكذا صنّف **الإمام** أبو حنيفة كتبا في علم التوحيد المحمود كالفقه الأكبر والوصيّة ونحوهما. وصنّف **الإمام** أحمد كما تزعم **المجسّمة** وكما يزعم هذا الكاتب ص**١٢٨** كتباً في علم الكلام ردّ فيها على الجهميّة وصنف الحافظ الذهبي كتاب العلو في علم الكلام وأخطأ فيه وأورد الغث الهزيل.

وقد ذكر هذا الكاتب ص**١٩** أن الامام أحمد قال: علماء الكلام زنادقة. اهـ مع أنّ الأئمّة في ذلك الوقت كانوا يطلقون لفظة علماء الكلام على الذين جرّهم وساقهم فاسد تفكيرهم إلى مخالفة نصوص الكتاب والسنّة وإجماع الأمة والقواعد الشرعية المستنبطة منها، ويدل على ذلك بعض عبارات السلف وواقعهم، فقد نهى الشافعي عن علم الكلام وناظر فيه وتكلّم، وكذلك **الإمام** أحمد نهى عن الخوض في علم الكلام وتكلّم، ويكفي أنّه قال: القرآن غير مخلوق، ولم يرد هذا اللفظ في كتاب ولا في سنّة صريحا، لكن لمّا رأى الإمام احمد من يقول بخلقه ردّ ذلك فخاض في علم الكلام المحمود.

وليعلم هذا البحاثة **أيضاً** أن الشوكاني الذي يستدلّ بكلامه متى أراد يقول في **إرشاد** الفحول ص(٥) أن علم الأصول مستمد من ثلاثة علوم: منها علم الكلام فهل يقول الكاتب الآن بأن الشوكاني زنديق لأنّه يستدلّ في الأصول بعلم الكلام لقول **الإمام** أحمد علماء الكلام زنادقة؟! والحجة **أيضاً** على هذا الكاتب **إنّه** نقل في كتابه المذكور ص(٦٨) عن وهب بن جرير أنّه قال: احذر من المريسي وأصحابه فان كلامهم يستجلب الزندقة. اهـ

فتبين صريحاً أن المريسي وجهم والنظام الذي يقلّده الألباني ومتمسلفة اليوم في نفي **الإجماع** وإنكار تصوّر وقوعه هم الذين عناهم السلف الصالح بقولهم: علماء الكلام زنادقة. وخصوصاً أن علماء السلف صنّفوا في علم الكلام المحمود وردّوا على أهل الكلام المذموم كما هو الواقع، والبخاري مصنّف (خلق أفعال العباد) في علم الكلام منهم. وقد وقع هذا الكاتب في علم الكلام المذموم في مسألة الكسب والنظر وأوّل ما يجب

على المكلّف والباقي مما أخطأ فيه، وكذلك أسلافه من الخلف والسلف الطالح أمثال عثمان الدارمي وابن تيمية وابن القيم ومن قلّدهم كالألباني، ومن شاء أن يتأكّد فيلقرأ كتاب منهاج السنّة لابن تيمية، وليقرأ **التأسيس في ردّ أساس التقديس له ليرى كيف يعتقد ابن تيمية بأن معبوده يجوز عليه الاستقرار على ظهر بعوضة** ولو كان همّ هذا الكاتب هو **الدفاع** عن عقيدة الإسلام لردّ على ابن تيمية فيما أتى به من أغلاط، وعلى ابن القيم الذي **يقول** بأن النبي يجلس على العرش بجنب الله يوم القيامة كما في بدائع الفوائد (٤/٣٩).

ولو كان يعرف عمن ينقل وكيف يستدل لما أتى بأقوال عثمان الدارمي الذي يقول في ردّه على نظيره المبتدع بشر المريسي ص(٢٠): **لأنّ الحي القيوم يفعل ما يشاء ويتحرّك إذا شاء وينزل ويرتفع إذا شاء ويقبض ويبسط ويقوم ويجلس اذا شاء... إلى** آخر كلامه، ونسي ان يذكر شكل السرير ولون الفرش الذي يقعد عليه معبوده!! وأين هذه الأقوال الفاسدة جميعها من قولكم: لا نصف الله إلا بما وصف به نفسه؟! وهل ورد في الكتاب والسنّة أن الله يقوم ويجلس ويرتفع؟!

أم أن قول أبي العالية الذي في البخاري في تفسير الاستواء بالارتفاع صار وَحْياً يُتلى عندكم؟ مقدم على آيات التنزيه؟! مع أن الارتفاع يراد به ارتفاع الرتبة خلافاً لما تتوهمه عقولكم من التشبيه، ثم إن ابا العالية أوّل الاستواء بالارتفاع وهو من السلف، وقد نزّه الله تعالى عن الجلوس بتأويل الاستواء بالارتفاع خلافاً لابن تيمية وأتباعه.

ومن العجب العجاب أن هذا البحاثة يبطل التقليد بكلام المقلّدة ص(١١٨) وما بعدها، ويجلب كلام ابن خويز منداد المالكي المقلّد دون وعي ويتناسى قول الله تعالى: ﴿ولو ردّوه إلى الرسول وإلى أولي الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم﴾ كما يتناسى أن النبي ﷺ بعث معاذا إلى اليمن ليفتيهم دون أن يحوّلهم إلى مجتهدين، ولا يشك عاقل أن النّاس ينقسمون إلى مجتهد وهو قليل وإلى مقلّد لهذا المجتهد وهو الغالب، كما لا يشك عاقل أن هذا المتطاول مقلّد لابن تيمية والألباني من الخَلَف، وأن بحثه في هذه القضية مهدوم لا يحتاج لردّ.

فهل تردّ قول الله تعالى وفعل رسوله والواقع بقول ابن خويزمنداد المالكي الذي لم تفهم كلامه وهو ليس من أهل الحديث وإنما هو فقيه متكلم رحمه الله تعالى؟! ولم تفهم كلامه، ولو نظرت في واقع الناس منذ زمن الصحابة لرأيت أن الأكثر مقلّدون، ولو تصفحت فتاوى الصحابة في كتب السنّة لتحققت غلطك.

وأمّا بقية كلام هذا المتحذلق من ص١٢٢ ـ ١٢٨ فمهدوم ليس بشيء لا يحتاج الى ردّ لكن ينبغي التنبيه إلى أنـه إتّهم الباجوري رحمه الله تعالى بالتخريف والبدعة والضلال فقال عنه ص(١٢٦): **إنه يقول بضلال كثير منه قوله بأنّ الخضر عليه الصلاة**

. . . .

والسلام حي، **ونَسِيَ أو تناسى أنْ يَردّ على ابن تيمية الذي يقول بحياة الخضر أيضاً قبل الباجوري كما في فتاواه المجلد الرابع (٤/٣٣٨ - ٣٣٩) حيث رجح أنه حي.**

فلماذا تناسيت ابن تيمية وبدّعت وضلّلت العلامة الباجوري المنزه؟! وخوضك في مسألتي (الكسب والحكمة والتعليل) هو خوض حقيقي في علم الكلام بلا شك ولا ريب، فإن قلت أنّك خضت فيها بأدلّة الكتاب والسنّة. قلنا لك: لست صادقاً لأنك وقعت في الغلط الذي تنعاه على أهل السنّة والجماعة الأشاعرة.

والأشاعرة يقولون لك أيضاً: خضنا في هذه المسائل التوحيدية بأدلة الكتاب والسنّة والإجماع وردنا على أمثالك من المخطئين و. . . . والحمد لله تعالى.

وإذا أردت الدفاع عن العقيدة ونصرة الحق فردّ على من يصف الله بالحد وغيره مما لا يجوز واقرأ رسائلي التي رددت فيها بعض باطله كـ**(التنبيه والرد على معتقد قدم العالم والحد)** وكـ**(التنديد بمن عدّد التوحيد)** وكـ**(الإغاثة بأدلة الاستغاثة)** وغيرها. واقرأ أيضاً رسائل ومصنّفات العلماء المشهورين ثم ردّ على تلك البدع، ولا تصغ لكلام من يريد أن يكون عقالك بيده يوجهك كيف شاء، ولو بأمور أنت في الحقيقة غير معتقد بصحتها.

٣و٤)وقال الإمام الحافظ الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٠/٤٤٧): في ترجمة هشام بن عبيدالله الذي وصفه بالسني الفقيه أحد أئمة السنّة المتوفى سنة (٢٢١) ما نصه: قال محمد بن خلف الخراز سمعت هشام بن عبيدالله الرازي يقول:

القرآن كلام الله غير مخلوق، فقال له رجل: أليس الله يقول: ﴿ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث..﴾ فقال: محدث إلينا وليس عند الله بمحدث.

قلت: لأنّه من علم وعلم الله لا يوصف بالحدث. اهـ كلام الذهبي فتأمل.

أقول: فقوله محدث إلينا أي هذا الذي عندنا من العبارات والألفاظ وليس عند الله تعالى بمحدث، أي صفته تعالى التي عبرت هذه الحروف والأصوات عنها، وهذا ما قاله علماء أهل السنّة والجماعة الأشاعرة رحمهم الله تعالى ومنهم الباجوري أيضاً.

٥) وقال الحافظ الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٢/٨٢):

ولا ريب أن ما ابتدعه[٤] الكرابيسي وحرره في مسألة التلفظ وأنّه مخلوق هو حق لكن الإمام أحمد أباه لئلا يتذرع به إلى القول بخلق القرآن فسدّ الباب،... الخ. انتهى كلام الذهبي.

٦) وقال الإمام الإسفرييني في (التبصير في الدين) بتحقيق العلامة المحدث الكوثري ص(١٠٢) ذاكراً عقيدة أهل السنّة والجماعة:

وأن تعلم أن كلام الله تعالى ليس بحرف ولا صوت لأنّ الحرف والصوت يتضمنان جواز التقدم والتأخر وذلك مستحيل على القديم سبحانه. اهـ

---

(٤) ومنه يتبين أن الذهبي يقول أيضاً بالبدعة الحسنة والبدعة السيئة كما جاءت به نصوص السنة الشريفة وكما عليه إجماع من يعتد به من العلماء خلافاً لخوارج القرن الرابع والخامس عشر.

ونأمل أن يعرّفنا هذا البحّاثة من هو الإسفريني (أبو أحمد) الذي ينقل عنه ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية أنّ كلام الله تعالى حرف وصوت(!)

٧) وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني في فتح الباري (١/ ١٧٤):
لأن لفظ الصوت مما يتوقف في إطلاق نسبته إلى الرب سبحانه ويحتاج إلى تأويل فلا يكفي فيه مجيء الحديث من طريق مختلف فيها ولو اعتضدت. اهـ

والآن سنناقش هذا الكاتب فيما أتى به من أخطاء لنظهر تلاعبه فنقول:

١) أمّا ادعاؤه بأنّ كلام الله تعالى حروف وأصوات فادعاء باطل لا أساس له ولا دليل عليه ،وخصوصاً أنّه نقل كلام ابن تيمية فقال:

إن الله تكلّم بالقرآن بحروفه ومعانيه كما ثبت بالكتاب والسنّة وإجماع السلف. . . الخ.

فنقول:

أمّا قوله (كما ثبت بالكتاب) فليس صحيحاً فأين ذكرت لفظة (صوت) في القرآن صفة لله تعالى، وأين في القرآن الآية التي فيها أنّ الله يتكلّم بصوت؟! أم أن ذلك أتى استنباطاً ـ مع أنهم يقولون لا نصف الله إلا بما وصف به نفسه ـ؟! ولو استظهر هذا الكاتب بالثقلين على أن يخرجهما من القرآن لعجز وانبجز.

قال الإمام الحافظ البيهقي في الأسماء والصفات (٢٧٣):ولم يثبت صفة الصوت في كلام الله عز وجل. اهـ

وأمّا قوله (والسنّة) فجوابه: لم يثبت في السنّة أن الله تعالى يتكلّم بصوت البتة، أو أنّ لله صوتاً بتاتاً. ولننظر إلى الحديثين اللذين أوردهما هذا الكاتب ليثبت بهما عقيدته في إثبات الصوت لله تعالى:

الحديث الأول: ذكره صحيفة (٣٤) وهو حديث:

(يحشر الله العباد فيناديهم بصوت) الذي رواه البخاري في كتاب خلق أفعال العباد (وهذا الكتاب خارج عن الصحيح كما هو معلوم وفيه الصحيح

والضعيف وغير ذلك) قال البخاري فيه: حدّثنا داود بن شبيب ثنا همام ثنا القاسم بن عبدالواحد ثني عبدالله بن محمد بن عقيل أن جابر بن عبدالله حدّثهم أنّه سمع عبدالله بن أنيس رضي الله عنه يقول: سمعت النبي ﷺ يقول: (يحشر الله العباد فيناديهم بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب. . . .) الحديث. فعلّق عليه الكاتب في حاشية ص(٣٤) ما يفيد أنّه صحيح.

وجوابه: أنّ هذا الحديث ضعيف فان القاسم بن عبدالواحد قال عنه أبو حاتم: لا يحتج به كما في الجرح والتعديل بمعناه (١١٤/٧) وأمّا شيخه عبدالله بن محمد بن عقيل ففي تهذيب التهذيب (١٣/٦):

قال يعقوب صدوق وفي حديثه ضعف شديد جدا. وكان ابن عيينة يقول: أربعة من قريش يترك حديثهم فذكره فيهم، وذكر أنّه تغير. وقال الإمام أحمد: منكر الحديث. وقال الدوري: عن ابن معين: ابن عقيل لا يحتج بحديثه. وقال ابن المديني: كان ضعيفا. وقال النسائي: ضعيف. وقال ابن خزيمة: لا أحتج به لسوء حفظه. اهـ مختصراً وفَصَلَ القول فيه الإمام الحافظ الذهبي في سير أعلام النّبلاء (٢٠٥/٦) فقال:

قلت: لا يرتقي خبره إلى درجة الصحة والاحتجاج. اهـ

والكل يعرف أنّه لا عبرة بتصحيح الحاكم في المستدرك خاصة. ولا بإقرار الذهبي له هناك، لأنّه لم يحرره ما لم يطابق الواقع، أو يوافق على ذلك الحفاظ، والكاتب وأئمته يقولون بذلك أيضاً. فقول الكاتب:وصححه الحاكم وأقرّه الذهبي تدليس، لا فائدة فيه وخصوصاً أن الذهبي صرّح بأن حديث هذا الرجل لا يرتقي للصحة ولا للاحتجاج يعني للحسن. فليس الحديث بصحيح ولا حسن. ونَقْلُ هذا الكاتب من التقريب قوله فيه: (صدوق فيه لين). عليه لا له. لأنّه لا عبرة بذلك أوّلاً، وثانياً لو كان يعرف أنّ هذا تضعيف لما ذكره.

وثالثاً: لم يتم كلام الحافظ في التقريب بل حذف منه، وكلام التقريب لا يجوز الحذف منه لأنّه مختصر القول في الرجل، وتمام الكلام في

التقريب: (ويقال تغير بأخرة). وهو قاصم لاستدلاله فهذا رمي له بالاختلاط زيادة على ضعفه الشديد، فهل روى هذا الحديث قبل اختلاطه **أيضاً** أو بعده؟!!

ثم ذكر هذا الكاتب كلام ابن حجر في الفتح (١/١٧٤) واقتطع منه ما يوهم أنّه يؤيد مأربه، تماما كشيخه الألباني في تعليقاته على السنّة لابن أبي عاصم (٢٢٥) فقال في الحاشية ص٣٤:

قال ابن حجر في الفتح (١/١٧٤) بأن له طريقاً آخر أخرجه الطبراني في مسند الشاميين وتمام في فوائده من طريق الحجاج بن دينار عن محمد بن المنكدر عن جابر بمعناه. وقال ابن حجر إسناده صالح. اهـ

قلت: وعلى هذا النقل المحرّف المبتور مؤاخذات وإن كان أمثال الكاتب لا يؤآخذ فنقول:

١) كيف يقبل هو وسادته قول الحافظ ابن حجر: وإسناده صالح هنا **مع أن إسناده غير صالح لوجود المجاهيل في طريق الطبراني في مسند الشاميين وتمام وتلف إسناد الخطيب** كما بينته في (الأدلّة المقومة لاعوجاجات المجسمة) ويرفض بعد ذلك هو وسادته قول الحافظ في التلخيص عن حديث التلقين للميت بعد الدفن: **إسناده صالح؟!**

فعثمان الصيداوي الذي في سند الطبراني في مسند الشاميين وشيخه سليمان بن صالح مجهولان. وشيخ الثاني: وهو عبدالرحمن بن ثابت: صدوق يخطىء رمي بالقدر تغير بأخرة كما في التقريب. فتدبر وتأمل (!)

وإذا نظرنا في سلسلة الألباني الضعيفة (٢/٦٤-٦٥) وجدناه يردّ قول الحافظ في حديث التلقين: **إسناده** صالح. فإذا قال هذا المتحذلق ردّه هناك بحجة. قلنا له ولِمَ لَمْ تردّه هنا بالحجة الواضحة الصحيحة المثبتة لتضعيف الحديث؟! أم أنّه لموافقة الهوى والمشرب ينقلب الحق باطلاً والباطل حقا؟!

٢) كذب هذا المتطاول على الإمام ابن حجر فأوهم أنّه يقول بعقيدة الصوت الفاسدة وليس كذلك، بل مرّض الحافظ ابن حجر الحديث من جهة

وورود لفظة الصوت وجزم بأن البخاري مرّضه أيضاً حيث قال الحافظ ما نصه في الفتح (١/ ١٧٤):

ونظر البخاري أدق من أن يعترض عليه بمثل هذا فانّه حيث ذكر الارتحال فقط جزم به لأنّ الإسناد حسن وقد اعتضد، وحيث ذكر طرفاً من المتن لم يجزم به ـ بل مرّضه ـ **لأنّ لفظ الصوت ممّا يتوقف في إطلاق نسبته إلى الرب ويحتاج إلى تأويل**[٥] **فلا يكفي فيه مجيء الحديث من طريق مختلف فيها ولو اعتضدت**[٦] **ومن هنا يظهر شفوف علمه ـ أي البخاري ـ ودقة نظره وحسن تصرّفه رحمه الله تعالى**. اهـ كلام الحافظ من الفتح. فابن حجر بعد هذا الايضاح لا يثبت الصوت لله تعالى، والألباني في تعليقه على كتاب السنّة لابن أبي عاصم (٢٢٥) لم يذكر هذا الكلام الذي ذكره الحافظ بل ذكر منه قوله عن حديث الارتحال أنّه حسن وعن طريق له أنّه صالح وبتر ما سوى ذلك كما يراه من رجع إلى تعليقه وتأمّل فيه ثمّ اطلع على كلام الحافظ في الفتح، وتبع الألباني على هذا التدليس من تبعه من المفتونين به ومنهم هذا الكاتب.

ويدل أيضاً على أن الحافظ لا يقول بالصوت تعليقُ الحافظِ وشرحه على الحديث الآخر الذي أورده هذا الكاتب ليستدلّ به على إثبات الصوت لله تعالى عمّا يقول، والحديث هو كما أورده ص٣٣ من كتابه المذكور:

---

(٥) وبهذا ثبت أن ابن حجر الحافظ من أهل التأويل وهو أعرف الناس بمذهب السلف وأهل الحديث فيثبت أن التأويل هو منهج أهل الحديث والسلف كما قدمنا سابقاً عن ابن عباس ومجاهد والإمام أحمد والبخاري وابن جرير. وايضا هذا نص من الحافظ ان الصوت يتوقف في اطلاقه على الله ومعنى ذلك أنه لا يجوز إطلاقه على الله البتة والحمد لله.

(٦) وهذا تصريح أيضاً من الحافظ على عدم صحة الحديث وإن قال حسن وصالح، لأنّ الحسن والصلاح متعلق برحلة جابر لا بإثبات صفة لله تعالى من طريق مطعون فيها.

(يقول الله عزّ وجل يوم القيامة: يا آدم، فيقول: لبيك ربنا وسعديك. فينادي بصوت إنّ الله يأمرك أن تخرج من ذرّيتك بعثاً إلى النّار. . . .) الحديث.

استدل به الكاتب على إثبات الصوت لله تعالى، وقال الحافظ في الفتح (١٣/ ٤٦٠) نافياً اثبات الصوت لله تعالى وعدم دلالة الحديث على ذلك:

ووقع (فينادي) مضبوطاً للأكثر بكسر الدال وفي رواية أبي ذر بفتحها على البناء للمجهول، ولا محذور في رواية الجمهور فإنّ قرينة قوله إنَّ الله يأْمُرُكَ تدل ظاهراً على أن المنادي ملك يأمره الله أن ينادي بذلك. اهـ من الفتح.

وبعد هذا الايضاح تبين أن قول ابن تيميّة: أن الله تكلّم بالقرآن بحروفه ومعانيه بصوت نفسه كما ثبت بالكتاب والسنّة وإجماع السلف. . . الخ كلام بعيد عن الصحة. إذ ليس في كتاب الله ولا في السنّة نسبة الصوت لله تعالى، ولا أجمعت الأمّة على ذلك كما قدّمنا بل نصوص الكتاب والسنّة تنزه الله تعالى عن مشابهة الحوادث، ويدخل في ذلك تنزيه كلامه الذاتي عن الحروف والأصوات.

وأمّا الإجماع على ذلك فباطل بل الإجماع منعقد على أنّ كلام الله تعالى ليس حرفاً ولا صوتاً كما أفاده كلام المحققين وما اقتضاه كلام القاري في نقل الإجماع في شرح الفقه الأكبر (٤٢).

ويكفي في إبطال إدعاء هذا المتطاول وأئمته وأهل نحلته الإجماع على كون كلام الله حرفاً وصوتاً قول الإمام أبي حنيفة وهو من أئمّة السلف في الفقه الأكبر (٥١):

والله تعالى يتكلّم بلا آلة ولا حروف والحروف مخلوقة وكلام الله تعالى غير مخلوق. اهـ والحافظ ابن حجر من أعرف الناس بالإجماع على ذلك لو كان في المسألة إجماعٌ كما يدّعي الكاتب وابن تيمية، وتصريحه بالتوقف عن إطلاق الصوت في حق المولىٰ تبارك وتعالى عمّا يصفونه من أكبر الأدلّة على

كون ذلك الإجماع مجرّد خيال في عقول الحشوية[7].

والبخاري رحمه الله تعالى صرّح بأنّ لفظ العبد حادث عندما سئل في ذلك كما هو مشهور عنه كما في طبقات الشافعية الكبرى وغيرها بالأسانيد الصحيحة، وابن تيمية يستدلّ في كتابه موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول (٢/١٥٠-١٥١) على إثبات الصوت والحرف لله بالإسرائيليات كما بينت في كتابي الأدلّة المقوّمة لاعوجاجات المجسّمة، فتبين أنهم خاضوا في إثبات ما لم يثبت لله تعالى وهو علم الكلام المذموم الذي ينعونه على غيرهم والذي ذمّه السلف كما نقله الكاتب فعادت الوصمة عليه، **وليتذكر أن قول ابن تيمية بقدم العالم بالنوع وجواز استقرار الله على ظهر بعوضة وقوله في** كتابه (التأسيس) **أن الكتاب والسنّة وأقوال السلف لم تذم التشبيه والتجسيم**

---

(٧) ومن إخوان هذا الكاتب المتطاول محقق كتاب (نجاة الخلف في اعتقاد السلف) تصنيف عثمان النجدي طبع (دار عمار) الذي وقعت العداوة حديثاً بينهما بسبب الاختلاف على تقسيم أموال الفقراء السلفية، والذي يشتمه هذا المتطاول الآن حتى أمامنا مع أن كلاً منهما يدّعي أنه أثري المشرب والطريق، وعلى كل حال فصاحب كتاب (نجاة الخلف) يقول في صحيفة (٣٠) ما نصّه:

وأدلّة السلف على كون الكلام حقيقة هو الأصوات والحروف الكتاب والسنّة والإجماع. اهـ ولم يعلّق المحقق على ذلك بشيء ولم يبين أن تصوّر الاجماع في ذلك ما هو الا مجرد خيال، كما أنّه لم يورد هنا عبارة (قال أحمد: من ادّعى الإجماع فهو كاذب وما يدريك لعلهم اختلفوا)(!)

ومما نؤاخذه عليه في تعليقاته وتحقيقاته على ذلك الكتاب مما يتعلق بمسألتنا هنا:

١) أن مصنف الكتاب ذكر كلاماً للطوفي مستدلاً به على كون كلام الله تعالى حرْفاً وصوتاً تعالى الله عما يقولون وذلك ص(٢٦) وغيرها، فلم يذكر المحقق أن هذا الطوفي رجل ضال مضل بل فاجر كما يقول الحافظ ابن رجب وأنه رافضي خبيث كما نقل ذلك ايضا الحافظ ابن حجر في الدرر الكامنة وابن رجب في ذيل طبقات الحنابلة (٢/٣٦٨) والإمام المحدّث الكوثري في المقالات وغيرهم، بل ذكر ذاك المحقق أنّ هذا الطوفي له ترجمة في الانس الجليل (٢/٥٩٣) والحقيقة غير ذلك، إذ أنّه ليس للطوفي ترجمة

. . . .

في الانس الجليل والصحيفة المشارة لرقمها غير موجودة لأن ذلك المجلد انتهى قبل أن يصل الرقم الى تلك الصحيفة.

٢) ذكر مصنف كتاب ـ نجاة الخلف ـ حديثاً موضوعاً ليستدل به على إثبات الصوت لله تعالى ص٣١ وذكر في آخره: أن الله ينادي الخلائق بصوت رفيع غير فظيع. **ثم قال: ذكره أبو حذيفة إسحق بن بشر في كتابه**. اهـ واكتفى المحقق أن يعرّف بإسحاق بن بشر هذا بما نصه: توفي سنة ٢٠٦هـ ترجمته في تاريخ بغداد واللسان ومعجم الادباء. اهـ مختصـرا، فأوهم أنّه من السلف الصالح لسَنَةِ وفاته، والحقيقة أن إسحق بن بشر من السلف الطالح أجمعوا على أنّه كذاب كما في لسان الميزان وغيره. وإحالة المحقق القراء على تلك الكتب التي لا يمتلكها أي قارىء دون بيان حقيقة حال الرجل تدليس وغش يندى له الجبين وقد سكت على حديث موضوع وعلى حال إسحق هذا ليدعم عقيدته وينشر بدعته والإحالة على تلك الكتب لا تبرىء عهدته من التدليس كما هو ظاهر.

٣) ثم قال ذلك الكاتب المحقق الأثري في الحاشية ص(٣١) إن حديث (يحشر الله الخلائق يوم القيامة في صعيد واحد **فيناديهم بصوت**) علقه البخاري في صحيحه (٤٥٣/١٣) ووصله هو في خلق أفعال العباد (٤٦٣) والأدب المفرد (٩٧٠) وفي سنده ضعف. لكن له طرقاً أخرى تكلّمت عليها في تعليقي على نصيحة الإخوان لابن شيخ الحزامين فيصح بها ولله الحمد اهـ كلامه.

وكان ينبغي له أن يقول علقه البخاري بصيغة تمريض في صحيحه.

وأما طرقه التي ادّعى أنّه يصحّ بها، فالصواب لو كان كلامه صحيحاً أنّه يصبح حسناً لغيره لا صحيحـا، ولكن هيهـات، فطرق الخطيب تالفة، وطريق الطبراني وتمام فيها مجاهيل فكيف يصح بها، لكن هذا المحقق قلّد الألباني في تصحيحه ونقل كلامه وزاد عليه ما لا فائدة فيه وكلام الالباني في التعليق على سنة ابن أبي عاصم وغيرها خطأ وتحريف محض.

ثم قول المحقق المذكور بعد ذلك:

(تـنـبـيـه): قوله: (رفيع غير فظيع) لعله من تفسير ابن بشر، فلم أره في شيء من طرق الحديث!!اهـ.

دال على أنه لا يعي ما يقول، إذ كان عليه أن يقول: وهذا قول باطل من رجل أجمعوا على أنّه كذاب. فهل يجيز هذا المحقق أن يكون لله صوت رفيع غير فظيع؟!! مع أن إمـامـه الحـرّاني ينقل في الموافقة (١٥١/٢) أن صوته كالرعد... الخ هراءه. فسبحان قاسم العقول(!) واستغرب كيف يتغاضى عن تفسير إسحق بن بشر ولا يتغاضى عن رواية سيف في الفتوح التي نقلها الحافظ في الفتح في تعيين (بلال بن الحارث) في التوسل(!).

وأن الله تعالى له حد، إلى غير ذلك هو حقيقة علم الكلام المذموم وهو حقيقة قول (فلاسفة اليونان والصائبة الحرّانية وعقائد الهندوس) لا ما اشتغلت به السادة الأشاعرة من الذبّ عن عقيدة الإسلام وإبعاد شوائب التجسيم عنها وتنقيتها من تلاعب المتمسلفين.

وقد أثبت الأشاعرة بحمد الله تعالى ما أثبت الله لنفسه، فإذا كان هذا الكاتب يريد أن يردّ على المبتدعة المتأثرين بعقائد اليونان ونفاياتهم وعقائد الهندوس وضلالاتهم كما يقول ص(٢٥) فليحارب وليرد على من يتستر بالسلفية والكتاب السنّة وينطوي تحت لواء ابن تيمية وابن القيم تلميذه الذي يجعل إلهه يجلس على العرش ويبقي مكانا يجلس فيه بجنبه النبي كما يقول ذلك في كتابه بدائع الفوائد (٤/٣٩) ثمّ يدّعي هناك على الدارقطني بما لم يقله ويدّعي الاجماعات التي لا أصل لها، هؤلاء هم الذين يستحقون الرد وهم الذين عمّت أقوالهم في المعاهد الإسلامية والجامعات[٨] في هذا العصر، لا الباجوري الذي لا يعرفه أكثر الناس بسبب عدم الدعاية الإعلانية المستورة بالمادة الزائفة.

---

(٨) إنما أتيت بذكر المعاهد والجامعات لأنه قال ص(١٢٥) من كتابه المتهافت ما نصه:

بعد هذا الاستعراض المختصر لعقيدة البيجوري في شرحه لجوهرة التوحيد، هذا الكتاب صار عمدة للحلقات العلمية الشرعية، ومصدراً للتدريس في بعض الجامعات والمعاهد الاسلامية، وصار التواصي بين شيوخ الحلقات وتلامذتهم مع تبني بعض المؤسسات الشرعية الرسمية في بعض البلاد الإسلامية له ملزمين أتباعهم ومنتسبيهم دراسته على أنّه يمثّل أهل السنّة. اهـ

ثم قال في نفس الصحيفة:

لقد رأينا فيما سبق أن البيجوري وشرحه لا يمثّل أهل السنّة فهو يمثل مذهباً بدعياً ألا وهو العقيدة الأشعرية... إلى آخر هراءه.

وأقول في جوابه: قد نقضت كلامك في هذه الرسالة، وأسأل الله أن يوفقني أيضاً لردّ آخر أسهب فيه بالرد عليها أيضاً. وقد أوضحت بعد بيان حقيّة ما ذهب اليه الباجوري أن مذهب ابن تيمية وسادتك هو حقيقة المذهب البدعي ألا وهو عقيدة التجسيم الناص على جلوس معبودكم على ظهر بعوضة، أيها البعوض.

وأما **إيراد هذا الكاتب كلام النحويين في تعريف الكلام** بأنّه اللفظ المركب المفيد بالوضع وتطبيقه على صفات الله تعالى فممّا يُضْحك منه لأنّه استدلال فارط لا يصح، وتنزلاً لعقل هذا المسكين ومن قد ينخدع بكلامه نبين بعض ذلك فنقول:

أ) إنّ هذا التعريف للكلام الذي أورده دون وعي خاص أولاً باللغة العربية الحادثة التي هي سمة المخلوق، فهذا تعريف خاص لنوع من أنواع الكلام الحادث وهو كلام المخلوق العربي الذي نعرفه وندركه لا لكلام الخالق القديم الذي لا كيف له وليس كمثله شيء. فالنحويون كما هو معلوم بداهة وضعوا هذا التعريف النحوي لكلام العرب لا لكلام الرب سبحانه وتعالى، أم أنّه لا فرق بين كلام الرب الذي ليس كمثله شيء وكلام العبد عند هذا المتطاول الذي يخبط كحاطب ليل؟!

ب) وثانياً: قول النّحاة: (**بالوضع**)، معناه: بالوضع العربي، فغير اللغة العربية ليست كلاماً عند النّحاة لأنّه لا تدخلها علامات الإعراب (الرفع والنّصب والخفض والجزم) فلا تدخل علامات الإعراب العبرانية ولا السريانية ولا الهندية ولا الإنجليزية ولا غيرها، ولا تعتبر كلاماً عند النّحويين، وقد وقع الكاتب الهاذي بما لا يعرف في ضلال مبين، فعلى تعريفه هذا للكلام ظهر أنّ الإنجيل الذي هو بالسريانية والتوراة التي هي بالعبرانية والزبور الذي هو بالقبطية وجميع الكتب التي نزلت بغير العربية ليست كلام الله تعالى على مقتضى كلامه، وهذا الاقتضاء كفر مبين بكتب الله المنزلة المذكورة في القرآن الكريم.

وهذا جزاء من يرمي عامة علماء الأمّة (الأشاعرة) بالزندقة والهندوسية وغيرها ورمي هؤلاء المرتزقة المتمسلفين العلماء بالألفاظ الكفرية كنفايات اليونان والهندوسية... هي طريقتهم التي يسيرون عليها اليوم وقد فعل مثل ذلك إخوانه، فقد رمى علماء الأمّة أيضاً بذلك أحد جهالهم من حملة شهادات

الدكتوراة الشرعية في كتاب له سمّاه (معالم الهدى) **وهو حقيقة معالم الضلال.**

فتعريف الكلام عند النّحاة ليس هو كتعريفه عند اللّغويين، وتعريفه عند اللغويين ليس كتعريفه عند الفقهاء وتعريفه عند الفقهاء ليس كتعريفه عند علماء التوحيد وهكذا.

فمثلاً، قول القائل: **إن جاءك زيد راكباً على بغلته أو ماشياً على رجليه في حاجة من حوائجه:**

ليس كلاما عند النّحاة لأنّه لا يحسن السكوت عليه إذ لا فائدة فيه لكن هذه الفقرة وهذه الألفاظ كلاماً عند الفقهاء مبطلاً للصلاة شرعا. قال العلاّمة الكفراوي في شرح الآجروميّة التي نقل منها الكاتب تعريف الكلام عند النّحاة ص(٨) ما نصه:

قوله (بالوضع) أي العربي وهو جعل اللفظ دليلاً على المعنى كزيد فإنّه لفظ عربي جعلته العرب دالاً على معنى وهو ذات وضع عليها لفظ زيد وخرج بالوضع العربي كلام العجم كالترك والبربر فلا يقال له كلام عند النحاة. اهـ فتبين من كل ما قدّمناه في تفصيل مسألة الكلام وأدلّتها ونصوص العلماء الحفاظ أهل الأثر كأبي حنيفة والذهبي والحافظ ابن حجر وغيرهم أن السادة الأشاعرة لم يحتجوا بقول الأخطل المُوَلَّد:

إن الكلام لفي الفؤاد وإنّما   جعل اللسان على الفؤاد دليلا

لم يحتجوا به لإثبات أصل في العقيدة وإنّما احتجوا بالقواعد الشرعية المبنيّة على نصوص الكتاب والسنّة، فاذا أورد أحد العلماء هذا البيت في كتابه فانّه لم يورده ليجعله دليلاً على أصل في العقيدة، وإنّما أورده ليتخذه شاهداً من اللغة على صحة ما يقول أو يمثل ويقرّب للأذهان، كما يورد علماء التفسير وعلى رأسهم سيدنا ابن عباس رضي الله عنه أشعار العرب الجاهليين عبدة الأوثان والأصنام لأنّ تلك الأشعار لأولئك الوثنيين هي شواهد لغوية على تصحيح التفسير، فبعد هذا البيان لا يجوز لرجل يؤمن بالله تعالى أن يقول

إن علم التفسير الذي يقول به ابن عباس مبني ومؤسس على شعر الوثنيين.

فكذلك بعض العلماء الذين أوردوا بيت الأخطل لم يوردوه على أنّه أصل اعتقادهم كما يزعم هذا الكاتب. فالأشاعرة احتجوا بالكتاب والسنّة والإجماع لا بما يشيعه الكاتب وسادته ومموّلوه ولم يثبتوا الله الا ما أثبت لنفسه، كما أنّهم لم يثبتوا لله استقراراً أو طيراناً على ظهر بعوضة كما أثبت ذلك المشيخ على الإسلام، ولم يقل أحد منهم بقدم العالم كأرسطوطاليس، فالأصل الذي يرجع إليه المتمسلفون في إثبات عقيدتهم القائلة بقدم العالم بالنّوع هو قول أرسطوطاليس. وبذلك انهدم كلام الكاتب في اعتراضه على الباجوري رحمه الله تعالى من صحيفة ٢٥ ـ ٣٦ ولله الحمد.

(تنبيه):

وأمّا اعتراض هذا الكاتب المتطاول على قول الباجوري رحمه الله: (لكن يمتنع أن يقال القرآن مخلوق ويراد به اللفظ الذي تقرؤه إلا في مقام التعليم لأنّه ربما أوهم أن القرآن بمعنى كلامه تعالى مخلوق). اهـ

لا معنى له وكلام الباجوري صحيح، فالعوام الذين لم يعرفوا العلم إذا سمعوا أنّه مخلوق ربما اعتقدوا شيئاً مخالفاً للحق في ذلك فالمطلوب من أهل العلم مخاطبة الناس بما يعقلون ويفهمون كما ثبت ذلك عن سيدنا علي رضوان الله وسلامه عليه في صحيح البخاري حيث قال:

(حدّثوا الناس بما يعقلون) وإذا كان هذا الكاتب لم يفهم هذه المسألة فلذلك خبط فيها خبط عشواء فكيف بالعوام؟!!

(تنبيه آخر):

وأمّا نقله ذم علم الكلام عن بعض الأئمّة ووضعه في غير موضعه للتشهير بالأشاعرة المنزهين لله تعالى وايهام المغفلين والبسطاء أن ابن تيمية وأشياعه بعيدون عن علم الكلام المذموم فتدليس ظاهر لا يخفى على أي لبيب.

وذلك لأنّ الأئمّة الذين ذمّوا علم الكلام أرادوا كما هو ظاهر التنفير عن الخوض في إثبات مسائل عقائدية تصادم نصوص الكتاب والسنّة كاعتقاد قدم العالم بالنوع واستقرار الله على ظهر بعوضة وإثبات الحد لذات الله وإثبات المكان لله تعالى والقول بفناء النّار وغير ذلك من الكفريات.

وأمّا الاشتغال بعلم التوحيد وتعلمه وتعليمه ومعرفته فهو شأن الأئمّة الذين نقل عنهم الكاتب المتطاول ذم علم الكلام، وخصوصاً ابن خويزمنداد المتكلم الفقيه المقلّد المالكي رحمه الله تعالى.

فالإمام الشافعي رضي الله عنه ناظر حفصاً الفرد في علم الكلام والتوحيد وأثبت له بطلان مذهبه ثمّ كفّره، انظر سير أعلام النبلاء (١٠/ ٢٨-٢٩).

وقال الشافعي رحمه الله مبيّناً علم الكلام المحمود كما في سير أعلام النبلاء (١٠/ ٢٠):

كل متكلّم على الكتاب والسنّة فهو الجدّ وما سواه فهو هذيان. اهـ

وكذلك الإمام أبو حنيفة من رؤوس علماء السلف الصالح صنّف في علم الكلام المحمود ونفّر من علم الكلام المذموم.

وكذلك الإمام أحمد صنّف كما تدّعي المجسمة ومتمسلفة اليوم كتباً ردّ فيها كلام الجهمية المذموم بكلام أهل السنّة المحمود. فإذا كان علم الكلام على إطلاقه مذموم فلماذا صنّف فيه أحمد؟!

وقول الإمام أحمد: علماء الكلام زنادقة. معناه أن علماء الجهمية وأصحاب الأهواء لا مطلق العلماء إذ أنّه منهم، ولولا أنّه منهم لما استطاع أن يردّ عليهم فهو من أهل الحق منهم وأولئك الذين ناظرهم من أهل الباطل فتأمّل.

والإمام البخاري رحمه الله تعالى صنّف كتاب خلق أفعال العباد لإثبات مسألة مشهورة في علم الكلام، لكنها ليست من الأصول التي يكفر المخالف

فيها، وكان ذلك سبب هجر الإمام أحمد وتركه له. ومن المعلوم أن قول هذا وذاك رحمهما الله تعالى ليس حجة شرعية وإنّما تذكر أقوالهم للاستئناس بعد إيراد الأدلّة الشرعية.

وأمّا المتمسلفون فيحتجون بنصوص الرجال متى خالفت النصوص الشرعية أهواءهم أحيانا، ويحتجون بظاهر بعض النصوص دون فهم لها ويتركون أقوال العلماء أحياناً أخرى. ونحن نقول لهذا الكاتب المتطاول أليست كتب ابن تيمية كمنهاج السنّة والموافقة كتباً موضوعة في علم الكلام؟! فهل صاحبها ينطبق عليه قول الإمام أحمد علماء الكلام زنادقة؟!!

أسأل الله أن يساعدك على عقلك، وأن يشفيك من داء الاستئكال والاسترزاق بالدين.

الرد على مبحث هذا المتطاول الذي عنونه بـ(البيجوري وحديث الآحاد)

تبيّن أنَّ الكاتب المذكور لا يعرف علم الحديث (الأثر) وعلم الأصول زيادة على باقي العلوم لأنّه لم يتلق العلم بالطريقة الصحيحة بل ظنّ أن العلم هو مجرّد تلقف العبارات والجمل الملفقة المبتورة من كتب العلماء دون فهم لمعناها ولا لمغزاها أو مرماها.

والعجيب أنني لم أر في ما يكتبه هؤلاء المتمسلفون إلا تزوير العبارات وتحريف الأدلة والتلاعب بالأحاديث وعدم استكمال المواضيع بحثاً ونظراً وتمحيصا، ولا شك أن المذهب المبني على ذلك يؤول ويسير إلى الدمار والاندثار لأنّ الباطل والطرق الملتوية وأساليب الخداع لترويج عقائد فاسدة تحت لواء ابن تيمية ومن سبقه من المجسمة إنْ خفيت اليوم على بعض البسطاء الذين انخدعوا ببريق العبارات الزائفة الطنانة كالكتاب والسنّة، والأثر والسلف، وما عليه الصحابة فلن تخفى غدا، وكما قيل: (الكذب حبله

قصير)، وإنّني أتعجّب من دعاة لمذهب يظهرون التنسّك بعيون دامعة كحيلة ولحى مسرّحة طويلة يبنون مذهبهم على تلفيق العبارات والتلاعب بالنصوص مخادعين أنفسهم والعامة البسطاء ممن لا يدركون تلاعبهم ولا ينقضي عجبي من ذلك(!) (**)

(**) وأضرب أمثلة على ذلك فأقول:

منهم **ابن بطة العُكبري**: وضع حديثاً فزاد فيه ما يوافق عقيدته كما في لسان الميزان (الهندية ٤/١١٣ - ١١٤) وكما في تاريخ بغداد (١٠/٣٧٥) حيث قال: والحمل فيه على ابن بطة. فهو رجل وضّاع.

ومنهم **ابن تيمية**: ادعى ابن تيمية في موافقة صريح المعقول المطبوع على هامش منهاجه (٢/٧٥) أن أهل الحديث يقولون بقدم نوع الحوادث وحدوث أفرادها ليؤيد بدعته في إثبات قدم العالم بالنوع، وأهل الحديث براء من هذا الضلال كما قال الحافظ ابن حجر في الفتح (السلفية ١٢/٢٠٢).

ومنهم **ابن القيم**: يقول في حادي الأرواح بقول شيخه بفناء النار وينقل ذلك عن بعض السلف تدليساً وقد تكفّل بالرد عليه وعلى شيخه الحافظ السبكي في رسالته المطبوعة **(الاعتبار ببقاء الجنة والنار)** وكذا **الأمير** الصنعاني في **(رفع الأستار)**.

ومنهم: **الألباني، وحدّث بذلك ولا حرج**، فقد زاد على جميع المتقدمين **تلاعباً كثيراً** ومن ذلك قوله في تعليقه على الآيات البينات ص٧٠ من الطبعة الرابعة عن حديث: **(ما من أحد يمرّ على قبر أخيه كان يعرفه في الدنيا ويسلم عليه إلا رد عليه السلام وعرفه)** الذي قال عنه الحافظ ابن رجب: وهو إسناده صحيح غريب بل منكر اهـ قال **الألوسي** محرّفا: قال ابن رجب: ضعيف بل منكر اهـ وأقرّه **الألباني** على هذا التحريف: فقال هو كما قال - يعني **الألوسي** - وأشار إلى رقم الصفحة في كتاب **الأهوال** المخطوط لابن رجب.

وكتاب **الأهوال** مطبوع الآن والعبارة فيه غريب بل منكر. فتأمّل هذا التلاعب، علماً بأن الحافظ ابن رجب عنى بلفظة منكر أنه ليس له إلا سند واحد وهذا الاصطلاح كان مشهوراً عند المتقدمين الذين يقلدهم ابن رجب وخصوصاً إمامه **أحمد** بن حنبل كما بيّن ذلك الحافظ في مقدمة الفتح. وعادة **الألباني** عدم التعويل على كلام الحفاظ في الحديث وإنما ينظر في السند، وسند الحديث صحيح ورجاله ثقات، لكن لما كان ظاهر كلام ابن رجب الذي حرّفه يوافق مشربه في إنكار هذا الحديث ترك النظر في إسناده واعتبر كلام صاحب الأهوال، وأشار إلى رقم الحديث في ضعيفته ولا ندري كيف تمحّل في رد الحديث هناك، وإن اطلعنا عليه أجبناه بعون الله تعالى ومشيئته بما يسقطه ويبطله. =

ثم من أراد أن يطّلع على التحريف فلينظر إلى تعليقه على حديث الصوت في سنّة ابن أبي عاصم (٢٢٥) كيف تلاعب في كلام الحافظ ابن حجر وقصقص وبتّر منه ما أعجبه وقدّم في كلامه وأخر، ثم انظر إلى كلام الحافظ في الفتح (١/ ١٧٤) وقد قدمنا ذلك في هذه الرسالة وفي كتابنا (الأدلّة المقوّمة لاعوجاجات المجسمة) فلينظر.

ومن طالـع رسائلنا في تعقبه وبيان شذوذاته وكذا رسائل وردود غيرنا تحقق ذلك تماما. **وأمّا السهسواني الهندي صاحب (صيانة الإنسان) الذي استُئجر للرد على الشيخ احمد زيني دحلان رحمه تعالى فحدّث عن كذبه ولا حرج فهو متفنن في ذلك**، ومن ذلك أنّه ضعّف حديث الكوى الذي أمرت بها السيدة عائشة أم المؤمنين بوجود أبي النعمان عارم في سنده ودعوى اختلاطه: مع أن أبا النعمان من رجال الصحيحين ولم يؤثّر الاختلاط في أحـاديثـه كما قال الذهبي والدارقطني كما في ترجمته في (ميزان الاعتدال) فأخذ السهسواني ما يوافق مذهبه الباطل وذلك بحذف تمام كلام الذهبي مع التدليس والغش وتبعه على ذلك عقلاء المجانين كصاحب التوصل والراد على (الميداني) المتستر باسم محمد بن عبدالله الذي بلغنا أنّه يتعالج عند طبيب النفسانية والعقلية لما ظهر من عدم اتزانه في خطبه ومحاضراته زيادة على نطقه بهجر الكلام وفحشه مع كثير من الناس وتكفيره الأمة جزافا.

وأمـا فضيلة المحقق الأكبر المعلّق على (نصيحة الإخوان) لابن شيخ الحزّامين فحدث عن تلاعبه فما أكثره.

ففي تعليقاته الأثرية على (نجاة الخلف) تغاضى عن بيان حقيقة الطوفي الذي يصفه الحافظ ابن رجب بالفاجر الخبيث فلم يذكر ذلك لأن كلام الطوفي يوافق عقيدته بل ذكر كذباً أنّه مترجم في الانس الجليل (٢/ ٥٩٣) وليست للطوفي ترجمة هناك. كما تغاضى في تعليقه المذكور عن إسحق بن بشر الوضّاع اتفاقا.

واما هذا المتطاول فهذه الرسالة وردنا السابق عليه في مسألة تحريك الإصبع في الصلاة يثبت ذلك، وما سيأتي في مسألة (البيجوري ومفهوم الإيمان) سوف يثبت ذلك التلاعب والتدليس بعون الله تعالى.

ومنهم فضيلة الدكتور المحقق علي الفقيهي: فهذا الفقيهي كتب في الرد على السيد محدّث العصر عبدالله بن الصدّيق الغماري في كتاب أسماه (الفتح المبين) أي في الكـذب، وأتى فيه بالعجب العجـاب وهـو سبب تأليفنـا لكتـاب (الأدلّـة المقـوّمة لاعوجاجات المجسمة) استفتح كتابه المذكور بالتحريف الأوّل حيث نقل عن الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله تعالى من الفتح (١٣/ ٣٩٠) كلاماً في نقل مذاهب العلماء في حديث (إن الله ليس بأعور - وأشار بيده إلى عينه - وإن المسيح الدجال أعور عين =

= اليمنى كأنّ عينه عنبة طافية) وأوهم علي الفقيهي أن الحافظ ابن حجر يقول إن التأويل يخالف اتفاق السلف الصالح ـ مع أن السلف الصالح والصحابة قد أوّلوا كما امتلأ تفسير الطبري السلفي الحافظ بذلك ـ ومع أن الحافظ ختم كلامه في نفس الصحيفة بعد نقل المذاهب في ذلك بتأويل الحديث، ويقول الحافظ إن تأويله الذي ذهب اليه لم ير من قد سبقه إليه، وقول الحافظ: وذلك لحسم مادة التشبيه عن الحديث. فارجع إليه لتدرك أمانة الناقل العلمية.

ويذكر في كتابه (الفتح المبين) قول الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه المروي من طريق أبي مطيع البلخي: من قال لا أعرف ربي في السماء او في الأرض فقد كفر . . . . إلى آخر المقالة ويردّ قول أبي منصور شارح الفقه الأكبر في تأويله هو والألباني الرادّ لكلام أبي منصور أيضاً كما في حاشية ص٨٣ من كتابه المذكور.

وتلك الكلمة التي يحتج الفقيهي والألباني بها مروية من طريق الكذاب الوضاع ابي مطيع البلخي الذي قال عنه الإمام أحمد رضي الله عنه: **لا يحل أن يروى عنه شيء**، وانظر ترجمته في لسان الميزان (الهندية ٢/٨٥).

كذلك حقق الفقيهي كتاب الأسماء والصفات الموضوع على الدارقطني والذي في سند إثباته للدارقطني كذابان حنبليان وضاعان وهما: ابن كادش ترجمته في لسان الميزان (الهندية ١/٢١٨) وفيه أنّه كان مخلطاً كذاباً لا يحتج بمثله، والثاني العشاري وترجمته في اللسان (الهندية ٥/٣٠١ ـ ٣٠٣) وفيه كانوا يدسون في كتبه الموضوعات فيرويها وهو لا يدري لأنّه كان مغفّلا، وختم الذهبي ترجمته بقوله: ليس بحجة. وهنالك كلام كثير على تعليقات الفقيهي وتثبيته لكتاب الصفات المكذوب على الدارقطني.

وفي صحيفة ٤٥ من تعليق الفقيهي على كتاب الصفات المذكور يعلّق على حديث (ان الله تعالى خلق ثلاثة أشياء بيده خلق آدم بيده وكتب التوراة بيده وغرس الفردوس بيده) فيقول: رواه البيهقي في الأسماء والصفات اهـ ومن رجع إلى الأسماء والصفات للبيهقي ص٣١٨ وجد البيهقي حقاً رواه لكنه قال عنه: وهذا مرسل. اهـ قلت: والمرسل من أقسام الضعيف، وهو مع إرساله موضوع لمعارضته لآيات في كتاب الله منها: ﴿أولم يروا أنّا خلقنا لهم مما علمت أيْدينا أنْعَاماً..﴾ الآية. فلم يذكر الفقيهي تمام كلام البيهقي تدليساً لنصرة هواه.

وقد سئمت من تتبع مخازي هؤلاء المتمسلفين، فلا نتتبعهم في بحث إلا وجدناهم إما جهال، وإما متلاعبين غاشين. والحمد لله الذي عرّفنا حقيقتهم وبصّرنا بحالهم.

وعلى كلّ حال فان هذا الكاتب المتطاول بجهله على العلماء الجمّاع للمتناقضات أراد أن يردّ على العلامة الباجوري رحمه الله تعالى في مسألة حديث الآحاد والاحتجاج به في العقائد فذكر بعض أقوال الأئمّة في الاحتجاج بحديث الآحاد وأنّه يوجب العلم والعمل، ونقل عن ابن حزم والشوكاني الإجماع على ذلك، مع كون الشوكاني وابن حزم يقولان بخلاف ذلك وينصّان على عدم امكان تصوّر الإجماع فضلا عن وقوعه.

والذي يريده هذا المتطاول من هذه المسألة هو إثبات أنّ والدي النبي ﷺ في النّار وإثبات إطالة الأجل بصلة الرحم كما صدّر بذلك بحثه صحيفة (٣٧) من رده الذي زعم بأنّه أثري مفيد.

فقال ما نصه في تلك الصحيفة:

فهو - الباجوري - يرفض حديث النبي ﷺ النّصي أن والده في جهنّم لأنّه حديث آحاد وهو - الباجوري - يرفض حديث اطالة الأجل بصلة الرحم لأنّه حديث آحاد ولا يجزم أن للأنبياء أحواض لأنّها أحاديث آحاد.

وهذه المسألة هي من المسائل التي ظهرت عندما نبتت نابتة السوء في تاريخ الإسلام فدخلت آثار اليونان ونفايات السابقين[٩]... إلى آخر هراءه الفارغ.

---

(٩) انظر كيف يصف هؤلاء المتمسلفون العلماء الذين يخالفون مشربهم بأنهم نابتة سوء وأنهم آثار اليونان وأنهم نفايات(!).

والجواب على ذلك يكون كالتالي:

١) أمّا حديث مسلم: (أبي وأباك في النّار) فهو حديث شاذ بهذا اللفظ وقد رواه البزار وغيره بسند على شرط الشيخين[١٠] من طريق ابراهيم بن سعد عن الزهري عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه مرفوعاً بلفظ:

(حيثما مررت بقبر كافر فبشره بالنّار) بدل (أبي وأباك في النّار).

وقد حكمنا عليها بالشذوذ لقوله تعالى ﴿وما كنّا معذبين حتى نبعث رسولاً﴾ ولقوله تعالى: ﴿ذلك أن لم يكُن ربك مهلك القرى بظلم وأهلها غافلون﴾ والقوم الذين بعث فيهم سيدنا رسول الله ﷺ والذين منهم أبوه وأمّة لم يأتهم نذير قبله لصريح قول الله تعالى: ﴿وما أرسلنا إليهم قبلك من نذير﴾ ولقوله أيضا: ﴿لتنذر قوما ما أتاهم من نذير من قبلك لعلهم يَتَذَكَّرُون﴾ فلمعارضة خبر الآحاد للقطعي سقط الاحتجاج به وتمسكنا بالقرآن القطعي كما هو مقرر حسب قواعد الشريعة وضوابط العقل، قال الإمام النّووي في شرح المهذب (٣٤٢/٤): ومتى خالف خبر الآحاد نص القرآن أو إجماعاً وجب ترك ظاهره. اهـ

وسيأتي بحث هذه القضية في الكلام على مسألة نجاة الأبوين الكريمين التي اعترض بها هذا الكاتب المتطاول على العلاّمة الباجوري رحمه الله تعالى.

٢) وأمّا قوله معترضاً على العلامة الباجوري رحمه الله تعالى:

(وهو ـ الباجوري ـ يرفض حديث إطالة الأجل بصلة الرحم لأنّه حديث آحاد) اهـ

فجواب هذا الاعتراض السخيف:

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني الأشعري الشافعي رحمه الله تعالى ونفعنا به في فتح الباري (٣٠٢/٤):

قال العلماء: معنى البسط في الرزق البركة فيه، وفي العمر حصول

---

(١٠) انظر كشف الأستار عن زوائد البزار (٦٥/١) ورواه الطبراني برجال الصحيح.

القوّة في الجسد. . . الخ. وقال الحافظ في الفتح أيضاً (١٠/٤١٦): قال ابن التين ظاهر الحديث يعارض قوله تعالى ﴿فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون﴾ والجمع بينهما من وجهين: **أحدهما**: أن هذه الزيادة كناية عن البركة في العمر. . . . **ثانيهما**: أن الزيادة على حقيقتها وذلك بالنسبة إلى علم الملك الموكّل بالعمر، وأمّا الأول الذي دلّت عليه الآية فبالنسبة إلى علم الله تعالى. اهـ

ثم قال ـ الحافظ ـ: فالذي في علم الملك هو الذي يمكن فيه الزيادة والنقص وإليه الاشارة بقوله تعالى: ﴿يمحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أمّ الكتاب﴾ فالمحو والإثبات بالنسبة لما في علم الملك، وما في أم الكتاب هو الذي في علم الله تعالى فلا محو فيه البتة ويقال له القضاء المبرم. اهـ ما أردنا نقله.

وجاء عن أبي الدرداء: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «فرغ الله إلى كل عبد من خمس: من أجله ورزقه وأثره ومضجعه وفي رواية وعمله» قال الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/١٩٥): رواه أحمد والبزار والطبراني في الكبير والأوسط وأحد إسنادي أحمد رجاله ثقات.

وفي صحيح مسلم في كتاب القدر: إن النبي ﷺ قال لزوجه أم حبيبة: (قد سألتِ الله لآجال مضروبة وأيام معدودة وأرزاق مقسومة).

وقال الحافظ في فتح الباري (١٠/٤١٦): أخرج الطبراني في الصغير بسند ضعيف عن أبي الدرداء قال: ذكر عند رسول الله ﷺ: من وصل رحمه أنسىء له في أجله، فقال: إنه ليس زيادة في عمره قال الله تعالى: ﴿فإذا جاء أجلهم﴾ الآية ولكن ـ زيادة العمر ـ الرجل تكون له الذريّة الصالحة يدعون

له من بعده. اهـ (ولفظة ـ زيادة العمر ـ زيادة منّي للإيضاح).
وقد أفاض الحافظ في بيان المسألة في الفتح (١١/٤٧٧ ـ ٤٩٠) فليراجع.

فعلم الله تعالى لا يتغير كما أنّ تقديره وإرادته لا يتغيران، فلو زاد العمر حقيقة لتغير علم الله تعالى وهذا مراد الباجوري رحمه الله تعالى في قوله: (حديث آحاد) أي لا نأخذ بظاهره ونضرب نصوص القرآن وباقي الأحاديث والآثار التي تثبت عدم زيادة العمر عرض الحائط فاحتجنا إلى تأويل الحديث الذي فيه زيادة العمر كما قال الحافظ في الفتح (٤/٣٠٢).

فلم يفهم هذا الكاتب كل هذا، ولم يفهم أنّ دخول التغير مستحيل على علم الله تعالى وعلى ذاته وصفاته الأزلية القديمة، لأنّه لم يقرأ العلم وإنّما تلقف بعض الجمل سرقة من بطون الكتب دون أن يعقل معناها، والباجوري رحمه الله تعالى ذكر نفس كلام الحافظ ابن حجر تقريباً صحيفة ١٦٠ من شرح الجوهرة فتلاعب فيه هذا المحرّف المحترف وأراد أن يوهم بأن الباجوري ضال وأن يروّج ذلك على البسطاء حتى وقع بين أيدينا فأظهرنا تلاعبه وتحريفه للكَلِم وتشويشه على العلاّمة الباجوري ليميز الله الخبيث من الطيّب.

٣) وأمّا قوله بأن الباجوري لا يحتج بحديث الآحاد في العقيدة فكذب ظاهر وذلك لأنّ الباجوري رحمه الله تعالى قال في شرح قول اللّقاني:

واختير أن أسماءه توقيفيّه   كذا الصفات فاحفظ السمعيه

صحيفة (٨٩ ـ ٩٠):

يحتج بالحديث الحسن والصحيح في إثبات الإسم أو الصفة لله تعالى.
وأمّا قول الباجوري في بعض المواضع التي أوردها هذا الكاتب

المتطاول عن أحاديث: (أنّها أحاديث آحاد) فمعناه: أن الحديث حديث آحاد وهو معارض للمتواتر أو المشهور فلا يحتج به. هذا معنى كلامه وليس كما أراد الكاتب التشويش على علاّمة جليل من علماء المسلمين.

ففي الأمثلة التي أتى بها: كنجاة الأبوين الكريمين، كان حديث (أبي وأبوك في النّار) الشاذ وغيره مخالف للقطعي من الآيات والأحاديث والقواعد الشرعية. كذلك حديث الاطالة في الاجل كما بيّناه؛لذلك قال الباجوري رحمه الله تعالى: وهي أحاديث آحاد: أي معارضة للقطعيات فافهم وتدبّر.

والقاعدة عند أهل السنّة والجماعة الأشاعرة والماتريدية بل وجميع العقلاء: أن حديث الآحاد متى عارض الكتاب أو السنّة المتواترة أو الإجماع وجب ترك ظاهره وسقط الاستدلال به كما سأبين بعد قليل وأنقل أقوال أهل العلم إن شاء الله تعالى.

٤) وأمّا اعتراضه على الباجوري رحمه الله تعالى في مسألة أحواض الأنبياء وقوله: بأنه لم يقبل الأحاديث الواردة فيها لأنها أحاديث آحاد فتشهير باطل لأنّ الأحاديث في ذلك ضعيفة كما ذكر الحافظ في الفتح (١١/٤٦٧) وأصحها ما رواه ابن أبي الدنيا بسند صحيح عن الحسن مرسلا، والمرسل من أقسام الضعيف، وهذا المتحذلق وحزبه لا يأخذون بالحديث الضعيف كما يزعمون في فضائل الأعمال فضلاً عن الأحكام فكيف بالعقائد؟!

فلو قال معترضاً: أن المرسل متى جاء من طريق آخر مسنداً يقبل. قلنا له: في ذلك نقاش إن أوردته. ثمّ أنتم أيها المتمسلفون ضعّفتم حديث: (حياتي خير لكم . . . .) الحديث، مع أن سنده على شرط مسلم ورجاله رجال الصحيح وورد أيضا بسند مرسل صحيح وبسند آخر متصل ضعيف فلم تقبلوه. ثمّ إن الباجوري لم يرفض حديث الآحاد في هذه المسألة، بل ذكر أن حوض نبينا ﷺ ورد بأحاديث متواترة وأحواض غيره من الأنبياء وردت بأحاديث آحاد.

بل كلامه رحمه الله تعالى يشير إلى إثبات أحواض للأنبياء خلاف ما يدّعيه هذا المتطاول، فإنّ الباجوري رحمه الله يقول في شرح الجوهرة

(ص١٨٤ سطر ٦ من أسفل) ما نصه:

وفي أثـر أن حوضـه ﷺ أعرض الحيضان وأكثرها واردا، وتخصيص حوض نبينا بالذكر لوروده بالأحاديث البالغة مبلغ التواتر، بخلاف غيره لوروده بالآحاد. اهـ كلام الباجوري.

فأين ما زعم الكاتب من أن الباجوري لا يأخذ بها لأنّها أحاديث آحاد؟!

وقول الباجوري رحمه الله تعالى (وتخصيص حوض نبينا بالذكر. . . بخلاف غيره لوروده بالآحاد) معناه: وتخصيص ناظم الجوهرة ذكر حوض نبينا فقط دون أحواض غيره من الأنبياء بالذكر لأن المتواتر يجب إعتقاده ويكفر مخالفه بخـلاف الآحاد وخصوصاً إذا كان ضعيفاً كأحاديث أحواض الأنبياء عليهم الصـلاة والسـلام، وذلك لأنّ حديث الآحاد انّما يؤخذ فيه بالعمليات دون الاعتقاديات، بمعنى أن مسائل العقائد مبنيّة على القطعيات التي تفيد العلم والتي يكفر منكرها بخلاف الآحاد الظني، وقد صرح أهل الحديث بذلك نقلاً عن السلف واليك ذلك:

قال الإمام البخاري رحمه الله تعالى في كتاب أخبار الآحاد من صحيحه (فتح ١٣/٢٣١) ما نصه:

باب ما جاء في إجازة خبر الواحد الصدوق في الآذان والصلاة والصوم والفرائض والأحكام. اهـ ولم يقل والاعتقادات، فدلّ على أنها ليست أصولاً داخلة في الاعتقاد وبذلك فسرها الحفاظ وقد نقل هذا الحافظ ابن الحجر في الفتح في شرح هذه القطعة عن الحافظ الكرماني وأقرّه ولم يتعقّبه بشيء، حيث قال الحافظ في الفتح (١٣/٢٣٤):

وقوله والفراض بعد قوله: في الآذان والصلاة والصوم من عطف العام على الخاص **وأفرد الثلاثة بالذكر للاهتمام بها، قال الكرماني ليعلم إنما هو في العمليات لا في الاعتقاديات**. اهـ من الفتح.

وأكّد الحافظ في فتح الباري أن منكر ما تواتر وهو المعلوم من الدين بالضرورة هو الذي يكفر دون غيره ونقل ذلك عن الحفاظ أهل الحديث والأثر

وأقرّه ومنه يتبين لنا صحة كلام الباجوري وغيره من الأشاعرة، قال الحافظ في الفتح (١٢/٢٠٢):

قال شيخنا ـ العراقي ـ في شرح الترمذي: الصحيح في تكفير منكر الإجماع تقييده بإنكار ما يعلم وجوبه من الدين بالضرورة كالصلوات الخمس، ومنهم من عبّر بإنكار ما علم وجوبه بالتواتر ومنه القول بحدوث العالم. اهـ ولا ندري هل يبقى الكاتب مصراً على أن منكر الحديث الصحيح يكفر أم لا أو لا يأخذ به لأنّه حديث آحاد؟! ولا ندري أيكفِّر شيخه ابن تيمية الذي يقول بأن العالم قديم بالنوع أم لا، بتركه حديث البخاري: **(كان الله ولم يكن شيء غيره)** بل بتركه المتواتر من الأدلّة في ذلك والذي ذكر الحفاظ تواترها كما في الفتح (١٢/٢٠٢)؟!

٥) واعلم بأن الأشاعرة يأخذون بحديث الآحاد لكن لا يجعلونه قاعدة مقطوعاً بها، فمتى خالف خبر الآحاد القطعي من نصوص القرآن أو السنّة المتواترة أو الإجماع سقط الاستدلال به ووجب ترك ظاهره ولننقل نصوص أكابر العلماء في ذلك:

١) قال الإمام الحافظ النّووي في شرح المهذّب كما قدّمنا (٤/٣٤٢): **ومتى خالف خبر الآحاد نص القرآن أو إجماعاً وجب ترك ظاهره**. اهـ ولا شك بأن الإمام النووي حافظ مطّلع من أهل الحديث والأثر.

٢) وقال الإمام الشيخ أبو منصور عبدالقاهر البغدادي ٤٢٩هـ (وهو من أكابر العلماء في وقته والذي يصفه الحافظ في الفتح (١٣/٣٤٥) بالأستاذ) في كتابه أصول الدين صحيفة ١٢ ما نصه:

وأخبار الآحاد متى صحّ اسنادها وكانت متونها غير مستحيلة في العقل كانت موجبة للعمل بها دون العلم. اهـ

٣، ٤) وقال الإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني في فتح الباري (١٣/٢٣١): كما قدّمنا ناقلاً لقول الحافظ الكرماني مقراً له ما نصه:

قال الكرماني ليعلم إنّما هو ـ أي خبر الآحاد ـ في العمليات لا في الاعتقاديات. اهـ

٥) وقال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى وهو من أكابر علماء السلف وأئمّة أهل الحديث كما في سير أعلام النّبلاء للحافظ الذهبي (١٠/٢٠):
وعن يونس سمع الشافعي يقول:

الأصل القرآن والسنّة وقياس عليهما، والإجماع أكبر من الحديث المنفرد. اهـ رواه الحافظ أبو نعيم في حلية الأولياء (٩/١٠٥) وابن أبي حاتم في آداب الشافعي ٢٣١، ٢٣٣، والإمام البيهقي في مناقب الشافعي (٢/٣٠).

وقال ابن تيمية في منهاج السنّة (٢/١٣٣) ناصاً على أنّ خبر الآحاد غير مقبول في العقائد ما نصه: (الثاني) إن هذا من أخبار الآحاد فكيف يثبت به أصل الدين الذي لا يصح الايمان إلا به؟!

فنقل الكاتب لكلام الشافعي ص٤٢ من كتابه المذكور هو خلط وتدليس وهو من عدم تمييزه. وذلك لأن قول الشافعي: لم يزل سبيل سلفنا والقرون بعدهم إلى من شاهدنا هذه السبيل (أي تثبيت خبر الواحد)، مراده في العمليات وذلك لأنّ المعتزلة أنكروا وجوب العمل بالآحاد وأثبت ذلك وبيّنه الحافظ بن حجر الشافعي في شرح النخبة وعلي القاري المحدّث الحنفي في شرحه عليها فإنّهما قالا ص٣٧ وما بين الأقواس كلام الحافظ: ما نصه:

(**وفيها أي في الآحاد**) أي في جملتها خاصة... (**المقبول وهو ما يوجب العمل به عند الجمهور**) احتراز عن المعتزلة فإنّهم أنكروا وجوب العمل بالآحاد وكذا القاشاني والرافضة وابن داود وقولهم مردود لإجماع الصحابة والتابعين على وجوب العمل بالآحاد بدليل ما نقل عنهم من استدلال بخبر الواحد (وفيها) أي أحاديث الآحاد (**المردود وهو الذي لم يرجح صدق المخبر به لتوقف الاستدلال بها على البحث عن أحوال رواتها دون الأوّل**) أي القسم الأوّل وهو المتواتر (فكلّه) ضميره راجع إلى المتواتر (**مقبول**) أي **قبولاً قطعياً**

لا ظنياً **(لإفادته)** أي الخبر المتواتر **(القطع بصدق مخبره بخلاف غيره من أخبار الآحاد)** اهـ من شرح المحدث القاري على شرح النخبة للحافظ ابن حجر. وانظر نزهة النّظر شرح النخبة للحافظ ص(٢٥ ـ ٢٦)، طبع دار الكتب العلمية/ بيروت ١٤٠١هـ.

وعلى ما قدّمناه من كلام الحافظ ابن حجر والمحدث القاري اتضح فساد فهم الكاتب المتطاول في ما ادّعاه من اتفاق السلف على أخذ الآحاد أصلاً في أصول الاعتقاد.

وقد صنّف سيدنا محدّث العصر مولانا الشريف عبدالله بن الصدّيق مصنّفاً أثبت فيه وجوب العمل والاحتجاج بخبر الواحد سمّاه (فتح الغني الماجد ببيان حجيّة خبر الواحد) ومع ذلك يقول كباقي العلماء وأهل الحديث في مقدمة كتابه فتح المعين بنقد كتاب الأربعين ص٥: فلا يجوز أن نثبت لله تعالى صفة إلا بشروط:

أحدها: أن يثبت التصريح بها في آية أو حديث مقطوع به. اهـ كلامه وحديث الآحاد غير مقطوع به بلا شك كما صرّح بذلك هو وغيره من أهل الحديث كالحافظ ابن حجر في النخبة.

(والمقصود عند هذا الكاتب وأئمّته): أن يتخذ حديث الآحاد أصلاً تضرب بـه الأصول الثابتة، ليثبتوا ما شاءوا من عقائدهم، وقد تقدّم التمثيل على ذلك، حيث ضرب بحديث مسلم (إنّ أبي وأباك في النّار) الذي هو من أحاديث الآحاد والذي يدخله التأويل بل يجب أن يدخله تأويل الأب بالعم وقدّمه على الآيات والنصوص القطعيه في ثبوتها وفي دلالتها بنجاة أهل الفترة وخصوصاً أهل مكة وقومه الذين لم يسبق أن أتاهم نذير قبله ﷺ، وكذا حديث زيادة العمر الذي أراد أن يضرب به القطعي من أدلّة الشرع المثبتة لعدم الزيادة حقيقة، وهكذا يريدون أن يتصرّفوا دون قواعد يُرجع إليها أو ضوابط، وينقلون أقوال الأئمّة متلاعبين بها بتدليس وغش مكشوف لكل لبيب بأن هناك إجماعاً من السلف على قبول خبر الواحد، وهذا حق أرادوا به باطلا، لأنّ السلف

حقاً أجمعوا على ذلك ولكنّهم لا يقولون بأن خبر الواحد يتخذ أصلاً في العقيدة وخصوصاً اذا كان ظاهره معارضاً للقطعيات، ومن المعلوم أن جميع مسائل العقيدة الأصليّة ثابتة بأدلّة قطعية وليس بخبر آحاد، ومن قرأ علوم الشريعة وتلقاها بالطرق الصحيحة يعلم سخافة دعاويهم هذه في خبر الواحد، ولا نحتاج إلى إبطال ذلك لولا أنّا نخاف على العامّة من الانغرار بكلامهم وتلبيساتهم[11]. ويكفي في بيان كذب المتطاول أنّه نقل كلمة للحافظ ابن حجر من النخبة توهم ما يريد هو وسادته ص(٤٦) من كتابه حيث قال:

وقال ابن حجر:

الخبر المحتف بالقرائن قد يفيد العلم خلافاً لمن أبى ذلك. اهـ

قلت: وهذا استدلال باطل من المتطاول وقد قدّمنا كلام ابن حجر في المسألة وهذا الكلام مُقْتَطَع لا دِخل له في محلّ النّزاع. وما نقله هذا المتطاول ص٤٢ عن السفاريني[12] أنّه نقل الإجماع عن ابن عبدالبر فيما يريد فكلام باطل من أوجه:

الأوّل: أن المراد بالإجماع في ذلك الإجماع على العمل به خلافاً للمعتزلة كما قدّمناه، فليس الإجماع منعقداً على وجوب اعتقاد ما جاء في حديث الآحاد، وأين هذا من ذاك؟.

الثاني: أن هذه الفرقة الخاسرة ترفض الإجماع حيث جاء مصادماً لما يريدون فابن تيمية يرد إجماع الأمّة على حدوث العالم وعلى أن الله تعالى كان وحده ولم يكن شيء غيره كما في نقده على مراتب الإجماع لابن حزم ص١٦٧ وما بعدها ويقولون متشدقين:

---

(١١) وهم يخافون جداً من أن يقرأ أتباعهم غير كتبهم أو يجالسوا غيرهم لئلا ينكشف جهلهم وتلاعبهم. فيحضّون لأجل ذلك على هجر كل مَنْ لم يوافقهم في مشربهم العكر من المسلمين، وذلك غلط محض.

(١٢) وليس السفاريني مما يعوّل عليه أو يرجع إليه.

قال أحمد من ادّعى الإجماع فهو كاذب، وحيثما حلا لهم احتجوا به مع أن ابن عبدالبر لا يقول بما يقولون، وكيف أجمعوا على ذلك والخلاف مشهور بين أهل الحديث والعلماء على ذلك كما يقول ابن تيمية نفسه، وايضا قدّمنا نقول لأهل الحديث في ذلك، وكلام الشافعي في تقديم الإجماع على خبر الواحد من أكبر الأدلّة على بطلان الاجماع على ما ادعوه وعدم صحة نقل ابن تيمية.

ونحن لا نعتبر نقول ابن تيمية البتة لأنّا جرّبنا عليه عدم الصدق في نقل مذاهب العلماء وفي نقل الإجماعات وفي نقل الأحاديث وتصحيحها وتضعيفها، وكذا تلميذه ابن القيم فلا عبرة بايراد كلامهما البتة ومن باب أولى كلام من يتبعهما، وإذا أردت أن تتحقق شيئاً من ذلك فتحقق من هذه الأمثلة التي سأوردها الآن إن شاء الله:

١) أورد الألباني في ضعيفته (٣/٣٨٤) حديث أنس في القنوت: **(ما زال النبي يقنت في صلاة الغداة حتى فارق الدنيا)** وذكر أنّه حديث منكر مع أنّ كلامه هو المنكر حقيقة. ثمّ نقل عن ابن القيم من الزاد في تضعيف أبي جعفر الرازي الذي في سند حديث القنوت وفي كلام ابن القيم أنّه قال:

وقال لي شيخنا ابن تيمية قدّس الله روحه: وهذا الإسناد نفسه هو إسناد حديث... ثم قال: **والمقصود أن أبا جعفر الرازي صاحب مناكير لا يحتج بما تفرّد به أحد من أهل الحديث البتة**. اهـ كلام ابن القيم.

فأقول: والحديث صححه وحسنه جماعات من أكابر وأئمة المحدثين منهم:

البغوي والحاكم والبيهقي كما نقله الألباني نفسه في الموضع المذكور، وكذا الإمام النّووي في عدّة من كتبه ونقله عن الحافظ أبي عبدالله محمّد بن علي البلخي والحاكم أبي عبد الله في مواضع من كتبه والبيهقي[١٣]، وقال

---

(١٣) بل وثّقه: ابن معين وابن المديني وابن عمّار وأبو حاتم وابن سعد وغيرهم (تهذيب ١٢/٥٩).

النّـووي بعـد ذلك: ورواه الدارقطني من طرق بأسانيد صحيحة. اهـ انظر المجمـوع (٣/٥٠٤) ومنه يتبين أن قول ابن تيمية وتلميذه: (إن أبا جعفر الرازي صاحب مناكير لا يحتج بما تفرّد به أحد من أهل الحديث البتة.) منكر غير صحيح البتة.

أم أن هؤلاء الحفاظ ليسوا من أهل الحديث؟!!

فان قال قائل أن مرادهم فيما انفرد به أبو جعفر وهذا الحديث لم ينفرد به.

قلنـا له: ليس كذلـك لأنّ هذا الكلام منهما ومن الألباني في نفس الحديث وعند الكلام عليه، وقد ردّوا هذا الحديث مع تلاعبات أخرى حيث نقلوا مَنْ جَرَحَ أبا جعفر ولم ينقلوا كلام من وثقه، بل بتروا تمام كلام ابن المـديني عليه الـذي ليس في صالحهم ليتم لهم التلاعب، ولذلك بحث ان شاء الله تعالى في رسالة خاصة في القنوت، والمقصود هنا أن ادعاءاتهم غير صحيحة، ونقولاتهم غير مليحة. فليحذر من ذلك.

٢) نقـل ابن تيمية في منهـاج السنّة أنّه لا خلاف في أن الحوادث متسلسلة من الأزل ولا أوّل لها ونقل في منهاجه (١/٢٢٤) الاتفاق على قيام الحوادث بذات الله تعالى، مع أن الإجماع منعقد على خلاف ذلك كما هو مبسوط في محله من كتب التوحيد، زيادة على أن السلف لم يُنقل عنهم أنّهم كانوا يقولون أن الحوادث تقوم بذات الله تعالى، وليس لذلك ذكر في الكتاب والسنّة ولا جاء على ألسنة الصحابة رضي الله تعالى عنهم، وهذا خوض منه - ابن تيمية - في علم الكلام المذموم، مع أنّه يقول: لا نصف الله تعالى إلا بما وصف به نفسه. فأين في الكتاب والسنّة لفظة (أن الحوادث تقوم بذات الله تعالى)؟! وهذه عبارة خطيرة مصادمة لعقيدة الإسلام. ومن أراد الاستزادة من هذه النقول التي تثبت أنّه لا عبرة بنقل ابن تيمية للإجماعات أو لمذاهب العلماء، بل بكلامه مطلقاً فعليه بكتابنا (الأدلّة المقوّمة لاعوجاجات المجسمة) فإن فيه ما يشفي الغليل إن شاء الله تعالى في بيان الحق.

وأمّا نقل هذا المتطاول ص٤٥ عن الشوكاني ما يوهم أن خبر الواحد يفيد العلم فليس في ذلك ما ينفعه لأنّ الشوكاني لا يقول إن خبر الواحد يفيد العلم وإنّما يقول ان خبر الواحد إذا وقع الإجماع على العمل بمقتضاه فإنّه يفيد العلم، وقد بيّن الشوكاني في إرشاد الفحول ص٤٨ أن خبر الآحاد لا يفيد بنفسه العلم[١٤] حيث قال:

القسم الثاني الآحاد: وهو خبر لا يفيد بنفسه العلم... اهـ.

وبين أن خبر الواحد ـ الآحاد ـ وقع الإجماع على وجوب العمل به لأنّه فعل السلف من الصحابة ومن بعدهم، ولم يقل بأنّه يفيد العلم وأنّه يتخذ أصلاً في أصول الاعتقاد وخصوصاً مع وجود المعارض واستحالة ظاهره.

فبان أن كلام الشوكاني ضد هذا المتطاول وليس له أن يستدلّ به.

وذكر الشوكاني في إرشاد الفحول أيضاً ص(٥٣) أن خبر الواحد مظنون صدقه، والعمل بهذا الظن واجب والمعارض المجمع عليه منتف فيجب العمل به. اهـ بمعناه. يعني أن الإجماع المعارض لخبر الآحاد مقدّم على خبر الواحد لأنّه يفيد الظن. وهذا هو بعينه كلام الإمام الحافظ النووي الذي نقلناه قبلا.

فتبين واتضح أن الإجماع الذي يزعمه المتمسلفون على أن خبر الواحد يفيد العلم وأنّه يتخذ أصلاً في أصول الاعتقاد لا وجود له وكلام السلف وأهل الحديث والأصول على خلافه، بل الواقع خلافه، بل إذا فكر أي إنسان لتَحَقّقَ أنه قول غلط لأن القرآن أو الخبر المتواتر بمثابة إخبار ألف انسان ثقة عن شيء وخبر الواحد المعارض بمثابة إخبار رجل أو رجلين من الثقات مثلاً بخلاف خبر الألف فلا يتصوّر في العقل طرح خبر ألف شخص بخبر واحد أو اثنين. والله تعالى أعلم.

وبهذا نعرف أن ذمّ هذا المتطاول للأشاعرة والباجوري ليس في محلّه،

---

(١٤) بل نصّ على أنّه يفيد الظنّ كما سيأتي.

وأنّه بهذا الذمّ أظهر جهله، وأنّه ذمّ جمهور أهل العلم تطاولاً وعدواناً، و﴿من آعتدى عليكم فآعتدوا عليه بمثل ما آعتدى عليكم﴾. وقد نقلنا قول أساطين أهل العلم في بيان أن خبر الواحد لا يفيد العلم وأنّه إذا عارض المقطوع به كنص الكتاب أو السنّة المتواترة أو الاجماع سقط الاستدلال به ووجب ترك ظاهره كحديث (أبي وأباك في النّار) ونحوه، وأن من أساطين أهل العلم الإمام الشافعي والحافظ النووي والحافظ الكرماني والحافظ ابن حجر وعلي القاري، أقول والإمام مالك كذلك، فمن المعلوم المشهور الذي لا يحتاج لدليل أن الإمام مالكاً رحمه الله تعالى يرد حديث الآحاد بعمل أهل المدينة، ومنه أخذ العلماء من أهل مذهبه المالكية ذلك ومنهم **الحفّاظ** المتقنون العارفون بالأثر والخبر كالحافظ القاضي عياض والحافظ ابن عبدالبر وما نقله المتطاول عن ابن عبدالبر فليس فيه ما يؤيد بدعته، قال القاضي عياض في ترتيب المدارك (٦٦/١):

باب ما جاء عن السلف والعلماء في وجوب الرجوع إلى عمل أهل المدينة وكونه حجة عندهم وإن خالف الأكثر:

روي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال على المنبر: **أُحرّج بالله على رجل روى حديثاً العمل على خلافه.**

قال ابن قاسم وابن وهب: رأيت العمل عند مالك أقوى من الحديث. انتهى ما أردنا نقله وليراجع.

وذكر الحافظ القاضي عياض في ترتيب المدارك (٦٦/١) أن:

الإمام ابن مهدي كان يقول:

السنّة المتقدمة من سنّة أهل المدينة خير من الحديث. اهـ قلت: يعني حديث الواحد الذي يخالفهم.

ونقل الحافظ عياض **أيضاً** أنّ: الإمام ربيعة شيخ الإمام مالك قال: **ألف عن ألف أحب إليّ من واحد عن واحد...** اهـ

وقال ابن أبي حازم ـ قلت: وهو تابعي يقال أنّه روى عن العشرة

المبشرين ـ كان أبو الدرداء يسأل فيجيب فيقال أنّه بلغنا كذا وكذا بخلاف ما قال: فيقول: وأنا قد سمعته ولكنّي أدركت العمل على غير ذلك.

وروى ابن أبي خيثمة كما في شرح علل الترمذي لابن رجب تحقيق العتر (٤١٣/١) وأبو نعيم في الحلية (٢٢٥/٤) من طريق عيسى بن يونس عن الأعمش عن ابراهيم النخعي أنّه قال: **إنّي لأسمع الحديث فأنظر إلى ما يؤخذ به فآخذ به وأدع سائره**. اهـ

وروى الإمام الحافظ ابن عبدالبر في جامع بيان العلم ١٣٠/٢ بسنده إلى القاضي المجتهد ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى أنّه قال: **لا يفقه الرجل في الحديث حتى يأخذ منه ويدع**. اهـ

قلت: والكلام في ذلك طويل جداً وهذه نقول الائمّة تَردُّ ما ادعاه ابن تيمية من الإجماع على أن خبر الواحد يفيد العلم، لأنّه لو أفاد العلم لما وسع هؤلاء الأئمّة أن يأخذوا منه ويتركوا، وهذا لا يأت في القرآن لأنّه يفيد القطع خلافاً لخبر الواحد.

وأختم بقول الإمام الحافظ الخطيب البغدادي في كتابه الفقيه والمتفقه فأقول:

قال الحافظ البغدادي في الكتاب المذكور (١٣٢/١): **باب القول فيما يُرَدُّ به خبر الواحد**:

.... وإذا روى الثقة المأمون خبراً متصل الإسناد رُدَّ بأمور:

أحدها: أن يخالف موجبات العقول فيعلم بطلانه لأن الشرع إنما يرد بمجوّزات العقول وأمّا بخلاف العقول فلا.

والثاني: أن يخالف نص الكتاب أو السنّة المتواترة فيعلم أنّه لا أصل له أو منسوخ.

والثالث: يخالف الإجماع فيستدلّ على أنّه منسوخ أو لا أصل له. . .

والرابع: أن ينفرد الواحد برواية ما يجب على كافة الخلق علمه فيدلّ

ذلك على أنّه لا أصل له لأنّه لا يجوز أن يكون له أصل وينفرد هو بعلمه من بين الخلق العظيم.

(قلت: وهذا يفيد أن أصول الاعتقاد التي يجب معرفتها على الخلق كافّة لا تكون من الآحاد).

والخامس: أن ينفرد برواية ما جرت العادة بأن ينقله أهل التواتر فلا يقبل لأنّه لا يجوز أن ينفرد في مثل هذا بالرواية. انتهى ما أردنا نقله فتأمل هذا الكلام من هذا الحافظ الإمام المطلع.

وأمّا الإمام أحمد فان ثبت عنه ما قال من أن خبر الواحد يفيد العلم فليس كلامه بحجة بل أخطأ إن قال ذلك.

وأمّا ختم هذا الكاتب المتطاول بحثه عن الباجوري وحديث الآحاد بقوله: (حُكْمُ مُنكرِ حديثِ الآحاد) فليبيّن بأن الأشاعرة إمّا فساق وإمّا كفار وتصدير كلامه بنقل مقالة عمر الأشقر، فممّا يضحك منه كل عاقل!!

ومن هو قول الأشقر هذا حتى يوضع بين أسماء العلماء؟!

وبعد ما مرّ من كلام الأئمّة والحفّاظ والدلائل يتبيّن لكل عاقل أن كلامه هو والأشقر صاحبه وسادته ليس صحيحاً وأنّه متهجم على العلامة الباجوري حقداً وعداءً بلا موجب لأن جمهور المسلمين يقولون بقول الباجوري بما فيهم السلف والمحدّثين والأصوليين، ولو أردنا ملاحقة هذا الشاذ في كل كلمة يكتبها في بحثه لأخرجنا له من طاماته مجلدات كبيرة ولطال الكلام، لكن فيما ذكرنا هدم لبحوثه ولاستدلالاته أصلاً ورأساً وإنني أتعجب من دار الراية كيف تطبع مثل هذا التخليط والخبط المبني على الكذب.

وأما اعتراض الكاتب المتطاول على العلاّمة الباجوري في (مفهوم الإيمان) فاعتراض باطل لما يأتي:

لقد افترى هذا الكاتب على الباجوري ظلماً فزعم أن الباجرري رحمه الله تعالى يقول بأن الإيمان هو التصديق فقط، ولم يلتفت الباجوري إلى تعريف الإيمان شرعا، ثم شرع هذا المتطاول في ردّ ما زعمه وافتراه على

الباجوري ليوهم بأنّ الباجوري ضلّ في هذه المسألة وبهذا تخيّل أنّه استطاع أن يقنع البسطاء بأنّ الباجوري الذي يمثل الأشاعرة أخطأ وضلّ في تعريف الإيمان وكذلك الأشاعرة الذين يمثّلهم.

والواقع أنّ هذا الكاتب كذب على الباجوري والأشاعرة كذباً صريحاً وذلك لأن العلاّمة الباجوري رحمه الله تعالى ذكر أن للإيمان معنى لغوياً وهو غير مراد هنا وأنّ له معنى شرعياً وهو المراد هنا في هذا الباب كما سأثبته بعد قليل عن الباجوري في نفس الكتاب بل في نفس الصفحات التي شرح فيها الباجوري هذه المسألة إن شاء الله تعالىٰ، وإذا ثبت ذلك واتضح سقط كلام هذا المتحذلق واعتراضه على الباجوري من صفحة (٥٠) - (٥٦) وخصوصا أنّه انتحل كلام الباجوري نفسه وجعله ردّاً عليه، وهذه الأعمال لا تصدر إلاّ عن إنسان لا يخشى الله ولا يفكّر في لقائه فالله تعالى حسيبه، وإليكم بيان تزويره وافترائه:

قال هذا المتحذلق ص(٥٠) ما نصه:

يقول اللقاني:

وفسّـر الإيمـان بالتصـديق والنطق فيه الخلف بالتحقيق

وفسر البيجوري هذا النظم بقوله:

إن الإيمان هو مطلق التصديق والإيمان والعمل الصالح متغايران، ومن صدّق بقلبه ولم يتفق له الإقرار في عمره لا مرّة ولا أكثر من مرّة مع القدرة على ذلك فهو مؤمن عند الله تعالى ولكنّه شرط في اجراء الأحكام الدنيوية.

قال: والراجح أن الإيمان هو التصديق وهو غير الجزم.

(قال الكاتب معلّقا): هل الإيمان هو التصديق فقط؟!

(إن القول أن الإيمان هو التصديق خطأ كبير لأن فيه اختصاراً على المعنى اللغوي فقط، والاسلام قد أضاف للألفاظ معان شرعية زيادة على المعاني اللغوية. . . .) إلى آخر هراءه الفارغ. انتهى ما أردنا نقله.

بيان الافتراء وإيضاحه:

أما قوله أن الباجوري قال: (إن الإيمان هو مطلق التصديق) ثمّ عزا ذلك لصفحة ٤٦ فكذب محض وذلك:

لأنّ الباجوري قال في تلك الصحيفة: (وإنّما كان المختار هو الأول لأنّ الإيمان في اللغة التصديق).

فالباجوري رحمه الله تعالى قال في تلك الصحيفة أن تعريف الإيمان في اللغة هو التصديق، فحذف ذلك الكاتب لفظة (في اللغة) ليتم له افتراؤه وليرضي سادته وليسخط الله تعالى عليه، وزعم أن الباجوري لا يقول بالمعنى الشرعي للإيمان كما سأذكره عنه افتراء آخر أيضاً.

ثمّ ان المذكور لم ينقل كلام الباجوري بتمامه بل قطّع منه تقطيعاً مخلاً وإنّي سأنقل كلام الباجوري الكامل لأوضح كيف تلاعب به المذكور، وسأضع ما ذكره من كلام الباجوري بين أقواس فيكون الكلام الخارج عن الأقواس لم يذكره وإنّما أسقطه ليتم له مراده فأقول: قال الباجوري ص(٤٦):

وإنّما كان المختار هو الأوّل لـ(أن الإيمان) في اللغة (هو مطلق)[١٥] (التصديق) فيستعمل شرعا في تصديق خاص[١٦]، ولا دليل على نقله للثلاثة كما زعمه المعتزلة، وقد دلّت النصوص على ثبوت الإيمان قبل الأوامر والنّواهي وعلى أن (الإيمان والعمل الصالح متغايران)[١٧]. . . .

(ومن صدّق بقلبه ولم يتّفق له الإقرار في عمره لا مرّة ولا أكثر من مرّة مع القدرة على ذلك) لا يكون **(مؤمناً)** لا عندنا ولا **(عند الله تعالى)** وكلّ من

---

(١٥) هذه اللفظة التي هي (هو مطلق) من زيادة هذا المتحذلق.

(١٦) قول الباجوري (فيستعمل شرعاً في تصديق خاص) حذفه هذا الكاتب لأنّه يدلّ على أن الباجوري يقول أن للإيمان تعريفاً شرعياً كما سيأتي.

(١٧) هذا الفراغ الذي تركه هذا الكاتب يساوي (١٢) سطر وجعل الكلام الأوّل مع تحريفه له مرتبطاً بالكلام الأخير دون أن يشير إلى ذلك.

القولين المذكورين ضعيف، والمعتمد أنّه (ولكنّه)[١٨] **(شرط في إجراء الأحكام الدنيوية)** فقط، وإلا فهو مؤمن عند الله تعالى كما مرّ. انتهى فانظر كيف حرّف وتلاعب وزاد ونقّص.

ثمّ ان قول الكاتب المذكور: (هل الإيمان هو التصديق فقط؟ إن القول أن الإيمان هو التصديق خطأ كبير لأنّ فيه اقتصاراً على المعنى اللغوي فقط[١٩] والإسلام قد أضاف للألفاظ معانٍ شرعية، زيادة على المعاني اللغوية. . . .)اهـ

فجوابه: أن الباجوري رحمه الله تعالى ذكر المعنى الشرعي للإيمان والذي لم يذكره هذا المتحذلق الغاش، ممّا يجعل جميع كلام هذا المتحذلق هباء منثورا.

قال الباجوري معرّفاً المعنى الشرعي للإيمان ص(٤٣):

قوله (بالتصديق) أي التصديق المعهود شرعا، وهو تصديق النبي ﷺ في كلّ ما جاء به وعلم من الدين بالضرورة: أي عُلِمَ من أدلّة الدين بشبه الضرورة.. والمراد بتصديق النبي في ذلك: الاذعان لما جاء به والقبول له، وليس المراد وقوع نسبة الصدق إليه في القلب من غير إذعان[٢٠] وقبول له حتى يلزم الحكم بإيمان كثير من الكفار[٢١] الذين كانوا يعرفون حقيقة نبوّته

---

(١٨) هذه اللفظة (ولكنه) من زيادته فتنبّه.

(١٩) تنبّه أيها القارىء إلى هذا الافتراء، لأن الباجوري لم يقتصر على المعنى اللغوي بل أورد المعنى الشرعي واعتمده كما سيأتي فما أتى به الكاتب وما سيستنتجه غلط محض.

(٢٠) وهذا من الباجوري رحمه الله تعالى تصريح بعدم تفسير الإيمان بالمعنى اللغوي فقط.

(٢١) ومعنى ذلك أنه: إن فسرنا الإيمان بالمعنى اللغوي يلزمنا ان نحكم لكثير من الكفار بالإيمان لأنّهم كانوا يعرفون صدق الرسول وان لم يذعنوا له كأبي طالب وهذا باطل.

ورسالته ﷺ ومصداق ذلك قوله تعالى ﴿يعرفونه كما يعرفون أبناءهم﴾ قال عبدالله بن سلام لقد عرفته حين رأيته كما أعرف ابني معرفتي لمحمد أشد. انتهى

فاتضح أن الباجوري عرّف الإيمان لغة وشرعاً ولم يعتمد التعريف اللغوي فقط خلافاً لما يزعمه الكاتب، فبعد هذا نقول له:

قال تعالى: ﴿إنما يفتري الكذب الذين لا يؤمنون بآيات الله وأولئك هم الكاذبون﴾، وقال تعالى: ﴿انظر كيف كذبوا على أنفسهم وضلّ عنهم ما كانوا يفترون﴾ وقال تعالى: ﴿انظر كيف يفترون على الله الكذب وكفى به إثماً مبينا﴾.

وأمّا كلام الكاتب المتحذلق في مسألة: (البيجوري وأوّل واجب على المكلّف)[22] ومسألة (البيجوري قبوريا)[23] ومسألة (الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى وأحكامه)[24] ومسألة (الكسب عند الأشاعرة)[25] فكلام باطل لا يحتاج لجواب، كما أنّه اعتراض فاسد لا يحتاج لإفساد، لأنّ المسألة الأولى هي: (أوّل واجب على المكلّف) لم يفهمها هذا المتحذلق كما يتضح ممّا كتبه، واعتراضه فيها على قولهم أن النظر أوّل الواجبات بإيراد نصوص غير مفيدة لمراده يردّه قول الله تعالى الآمر بالنّظر والتفكّر: ﴿أولم ينظروا في ملكوت السموات والأرض وما خلق الله من شيء وأن عسى أن يكون قد اقترب أجلهم فبأيّ حديث بعده يؤمنون﴾ وقال تعالى: ﴿أفلم ينظروا إلى السماء فوقهم كيف بنيناها وزيّناها وما لها من فروج﴾. وأمّا مسألة (البيجوري قبوريا) فمسألة باطلة وإذا أراد أن يعترض فليعترض على الحافظ الذهبي الذي يقول نقلاً عن

---

(٢٢) من ص٧٥ ـ ٧٧.
(٢٣) من ص ٧٨ ـ ٨٥.
(٢٤) من ص٩٣ ـ ١٠٠.
(٢٥) من ص ١٠١ ـ ١٠٨.

الحافظ إبراهيم الحربي السلفي الأثري كما في سير أعلام النبلاء (٩/٣٤٣): في ترجمة علم الزهاد معروف الكرخي الصوفي حيث قال ما نصه:

قال إبراهيم الحربي: قبر معروف الترياق المجرّب، يريد إجابة دعاء المضطر عنده لأنّ البقاع المباركة يستجاب عندها الدعاء... اهـ

ولو راجع هذا الكاتب المتطاول رسالتنا (التنديد بمن عدّد التوحيد) ورسالتنا (الإغاثة بأدلّة الاستغاثة) لشفي بعون الله غليله وعناده والله الهادي. لأن تقسيم التوحيد إلى ربوبية وإلى ألوهية أبطلناه هناك فليتأمّل وليتدبّر.

وأما خوضه في مسألة (الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى) ومسألة (الكسب عند الأشاعرة) فقد خاض فيهما خوضاً عجيباً وناقض نفسه فيهما وضرب وخبط النصوص بعضها ببعض وهو لا يدري ولو أنّه خاض فيهما بشيء يستحق الرد لرددت عليه، وقد فعل فيهما كما فعل في مسألة (الباجوري ومفهوم الإيمان) ويكفي أن نقول له عن مسألة الكسب عند الأشاعرة أن الأشاعرة يقولون بأن فعل العبد مخلوق لله تعالى لقوله سبحانه ﴿والله خلقكم وما تعملون﴾ وبنفس الوقت هو كسب للعبد: **﴿لا يكلّف الله نفساً إلا وسعها لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت﴾** وليس ذلك عند الأشاعرة لا جبراً ولا غيره ولا يعتقدون ذلك خلافاً لما افتراه هذا المتحذلق عليهم هناك.

وما احتاج للردّ ردّدنا عليه قبلا في هذه الرسالة كما سبق.

وبقيت مسألة نجاة والديّ النبي الأعظم ﷺ، وقد قدّمت الكلام عليها مختصرا ص(٣٠) من هذه الرسالة وسأوسع الكلام هنا أكثر راجياً من الله تعالى أن يشفّع فيّ نبيه الأكرم ﷺ لدفاعي عن والديه الكريمين فأقول وبالله تعالى التوفيق:

صدّر الكاتب المتطاول انتقاده للعلاّمة الباجوري رحمه الله تعالى في مسألة والديّ النبي ﷺ ص(٨٦) بخلط وخبط عجيبين، وذلك أنّه قال:

(ممّا يقرره الباجوري هو أن والديّ النبي ﷺ في الجنّة، وأن الله أحياهما فدعاهما رسول ﷺ فآمنا ثمّ ماتا). اهـ

وهذا كذب منه على العلّامة الباجوري رحمه الله تعالى، وذلك لأن الباجوري قرّر قبل ذلك بصفحة في شرحه (ص٢٩) أن الأدلّة القطعية تثبت نجاتهما فلا تعارضها أحاديث الآحاد كما هو مقرّر في الأصول.

ثمّ قال الباجوري ص٣٠ من شرحه على الجوهرة بعد تقرير المسألة: على أنّه قيل أنّه تعالى أحياهما حتى آمنا به، ثمّ أماتهما. اهـ

وهذا القول من الباجوري يفهم منه عند العلماء وعند كل من أوتي فهما أنّه ضعّف القول بإحيائهما، ويؤكّده تصديره بلفظة (قيل) الدالّة على التمريض، فهو لم يقرّر نجاتهما بما افتراه هذا المتحذلق.

ثم قال هذا الكاتب:

(وكم تمنينا أن يكون أدب البيجوري مع رسول الله ﷺ على وجهه الصحيح وهو إعمال النصوص والأدب مع العقيدة في تقرير نصوصها هو كمال الأدب مع رسول الله، وهذه المسألة هي ككل مسائل العقيدة التي لا يجوز الخوض فيها من قبل الرأي والهوى بل لا بدّ من النصّ والأثر الصحيح) انتهى كلامه بمغالطاته المعلومة.

وجوابه:

أنّ هذا تشدّق لا معنى له لأن الباجوري رحمه الله تعالى تأدّب مع النّبي ﷺ وأعْمَلَ النّصوصَ حسب قواعد الشريعة المقررة في الأُصول وحسب ما نص عليه كبار المحدّثين من أنَّ حديث الآحاد إذا عارض القطعي سقط الاحتجاج به ووجب عدم الأخذ بظاهره، فقد أخذ الباجوري بالقطعي الثابت وهو آيات القرآن الكريم.

وأما قول الكاتب:

(والأدب مع العقيدة في تقرير نصوصها). اهـ

فجوابه: وهل تعرف أيها المتحذلق الأدب أو سمعت به؟! وهل من الأدب ترك نصوص القرآن القطعية المفيدة للعلم واتّباع الظنّي المُعارَض بها؟! وهل هذا (التخبيص في الكلام) في الاستدلال يقال له عقيدة؟! وقولك أن

هذه المسألة من مسائل العقيدة كذب بحت، لأنّه لو مات أي إنسان وهو لا يعلم هذه المسألة، لا ضير عليه قطعاً باتفاق من يعتد به من العلماء، وهذا مما لا يحتاج لدليل نسرده ولا برهان نذكره.

وقولك بأن هذه المسألة ككل مسائل العقيدة التي لا يجوز الخوض فيها من قبل الرأي والهوى... إلى آخر الهراء الفارغ.

فوالله تعالى يميناً برّة ما أراك إلا خائضاً في علم الكلام المذموم الذي لم يخض فيه السلف الصالح بالرأي والهوى وبترك نصوص القرآن القطعية مع الجهل المركب. ونسألك أنت وأمثالك هل خاض في هذه المسألة السلف والصحابة؟! وهل قال الصحابة رضي الله عنهم إعلموا أيها النّاس أن من مسائل العقيدة التي يجب أن تعتقدوها وتصنّفوا فيها أن والديّ النبي مقامهما في نار جهنم؟!

فلتعلم أنّك تتكلّم بكلام بعيد عن قواعد الشرع وترمي الأبرياء وتتهم من شئت بالضلال طاعة لسادتك معرضاً عن أدلّة الشرع المعتبرة إلى الأدلّة الشاذة المعارضة، ثم تزعم اقتفاء الأثر وتدَّعيه(!) والله تعالى حسيبك.

وقولك: (قبل أن نخوض بذكر النصوص علينا أن لا نلتفت لقول الباجوري أنّ ـ حديث الآحاد لا يؤخذ به في العقائد، فقد قدّمنا وجه الحق عند السلف في هذه المسألة): وهو أن حديث الآحاد يفيد العلم والعمل... اهـ

ونقول لك: ونحن أيضاً قد قدّمنا بطلان ادّعائك على السلف والمحدّثين وأقمنا البرهان على أن الآحاد يفيد الظنّ والمتواتر يفيد القطع وأنّهما اذا تعارضا وجب تقديم المتواتر القاطع وطرح الآحاد المظنون، ونزيدك هنا أيضاً نصوصاً في ذلك مع أن الباجوري نبّه على أن الأحاديث التي تقول عن والديّ النبي أنّهما في النار آحاد معارَضة بالقطعي، فالباجوري لم يردّها لأنّها آحاد فقط بل لمعارضتها للنصوص القطعية في القرآن الكريم.

قال الحافظ ابن الأثير في جامع الأصول:

وخبر الواحد **لا يفيد العلم** ولكنّا متعبّدون به وما حكي عن المحدّثين من أن ذلك يورث العلم فلعلّهم أرادوا أنّه يفيد العلم بوجوب العمل، أو سمّوا الظنّ علما، ولهذا قال بعضهم يورث العلم الظاهر، والعلم ليس له ظاهر وباطن وانّما هو الظنّ، وقد أنكر قوم جواز التعبّد بخبر الواحد عقلاً فضلاً عن وقوعه سماعاً وليس بشيء، وذهب قوم الى أن العقل يدلّ على وجوب العمل بخبر الواحد وليس بشيء، فإن الصحيح من المذهب والذي ذهب إليه الجماهير من سلف الأئمّة[٢٦] من الصحابة والتابعين والفقهاء والمتكلّمين أنّه لا يستحيل التعبّد بخبر الواحد عقلاً ولا يجب التعبد عقلا، وأنّ التعبّد واقع سماعا، بدليل قبول الصحابة خبر الواحد وعملهم به في وقائع شتّى لا تنحصر[٢٧]، وانفاذ رسول الله ﷺ رسله وقضاته وامراءه وسعاته إلى الأطراف وهم آحاد، وبإجماع الأمّة على أن العامّي مأمور باتباع المفتي وتصديقه مع أنّه ربما يخبر عن ظنّه فالذي يخبر عن السماع الذي لا شكّ فيه أولى بالتصديق. اهـ

انظره من شرح جامع الأصول للقليوبي (١/٥٢ ـ ٥٣).

وقال الإمام ابن الحاجب في (منتهى الوصول) ص(٧١):ـ محتجاً بأنّ خبر الآحاد يفيد الظنّ دون العلم ـ ما نصّه:

لنا: لو حصل العلم به غير قرينة لكان عاديا، ولو كان كذلك لاطّرد كخبر التواتر، وأيضاً لو حصل العلم له لأدّى إلى تناقض المعلومين عند أخبار العدلين بالمتناقضين، وأيضاً لو حصل العلم به لوجب تخطئة مخالفه

---

(٢٦) انظر وتمعن في هذا الكلام لتحقق أن إجماع السلف منعقد على العمل بخبر الواحد الذي لم يعارضه معارض معتبر، وأن هؤلاء المتمسلفين حرّفوا فقالوا: إن إجماع السلف منعقد على أن خبر الواحد يفيد العلم. وبينهما بَوْنٌ بعيد.

(٢٧) وقد صنّف في الاحتجاج بخبر الواحد سيدنا محدّث العصر وإمامه عبدالله ابن الصدّيق الغماري سمّاه: (**فتح الغني الماجد ببيان حجيّة خبر الواحد**) فليراجع.

بالاجتهاد، ولعورض به التواتر ولامتنع التشكيك بما يعارضه، وكل ذلك خلاف الإجماع. اهـ

وأمّا اعتراض الكاتب على الباجوري بقوله:

(يقول البيجوري: اذا علمت أن أهل الفترة ناجون على الراجح علمت أن أبويه ﷺ ناجيان لكونهما من أهل الفترة بل جميع آبائه ﷺ وأمهاته ناجون ومحكوم بإيمانهم لم يدخلهم كفر ولا رجس ولا عيب ولا شيء مما كان عليه الجاهلية). اهـ

فاعتراض باطل وكلام العلامة الباجوري هذا صحيح لأنّ أبويه ﷺ لا يتصوّر منهما كفر ولا إيمان لعدم توجّه الخطاب لهما ولفقد النذير بنص القرآن وهو قوله تعالى: ﴿وما آتيناهم من كتب يدرسونها وما أرسلنا اليهم قبلك من نذير﴾ سبأ: ٤٤، ولقوله تعالى: ﴿ذلك أن لم يكن ربك مهلك القرى بظلم وأهلها غافلون﴾ ولقوله تعالى: ﴿وما كنّا معذّبين حتى نبعث رسولا﴾ ولذلك قال الحافظ ابن حجر العسقلاني: الظنّ بآل بيته كلهم أن يطيعوا عند الامتحان. اهـ هذا على فرض اعترافنا بصحة حديث الامتحان يوم القيامة الذي ردّه جماعة من الحفاظ وإلّا فهو حديث شاذ معارض للقرآن كما سيأتي.

وأمّا قول الكاتب:

(أمّا مناقشة البيجوري في تصحيح حديث إحياء أبوي النبي ﷺ بطريق الكشف فهذه مسألة أخرى أفردنا لها باباً خاصا). اهـ

فجوابه: أن الباجوري رحمه الله تعالى لم يحتج بتصحيح الحديث المذكور بالكشف بل قال ص(٣٠) ما نصه:

(ولعلّ هذا الحديث صحّ عند أهل الحقيقة بطريق الكشف كما أشار اليه بعضهم...). اهـ فتأمّل

وأمّا إيراد هذا المتطاول حديث: (أربعة يحتجون يوم القيامة.... وذكر منهم: ورجل مات في فترة... ويقول الله لهم يوم القيامة: أن ادخلوا النّار فوالذي نفس محمد بيده لو دخلوها لكانت عليهم برداً وسلاما) فهو حديث

لا دلالة فيه على أن والديه ﷺ مقطوع بأنهما في النار ولا سيما مع قول الحافظ ابن حجر العسقلاني: الظن بآبائه ﷺ كلّهم يطيعون عند الامتحان لتقرّ بهم عينه ﷺ. ونقله عنه الحافظ السيوطي في الحاوي (٢/٢٠٧). اهـ

قلت: تحقيقاً لقوله تعالى: ﴿ولسوف يعطيك ربّك فترضى﴾. مع أنّ الحديث شاذ بالمرّة ردّه الحفاظ المتقدّمون منهم الحافظ ابن عبدالبر حيث قال في التمهيد عن هذا الحديث وما في معناه كما نقله سيدي عبدالله الغماري محدّث العصر في الفوائد المقصودة ص(٩٨):

قال الحافظ ابن عبدالبر: ليست هذه الأحاديث من أحاديث الأئمة، وإنما هي من أحاديث الشيوخ قال عقيل ابن أبي طالب: ويدلّ على ضعفها أن الآخرة ليست دار تكليف لأنّ المطلوب إنما هو الإيمان بالغيب والآخرة دار عيان ولذا لا تنفع التوبة عند الاحتضار ولا عند طلوع الشمس من مغربها لأنّها ساعة معاينة وإذا لم ينفع عندها في الدنيا فكيف ينفع في الآخرة؟!. اهـ

وأمّا إيراد الكاتب ص٨٧ من ردّه حديث سعيد بن المسيب عن أبيه في قصة وفاة أبي طالب. وإيراد قول الله تعالى: ﴿ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ولو كانوا أولي قربى من بعد ما تبين لهم أنهم أصحاب الجحيم﴾. فهذا إيراد باطل جداً، وذلك لأنّ هذا الحديث يتعلّق بأبي طالب ولا يتعلّق بوالديه ﷺ وذلك كما هو معلوم ومشهور لأن أبا طالب أدرك بعثة النبي ولم يسلم، أمّا أبواه فلم يدركا البعثة فأين هذا من هذا؟!

وكذلك حديث سماع عذاب القبر من قبر الرجل النجاري المدفون في الجاهلية، شاذ أيضاً لمعارضته القرآن مع أنّه يدخله احتمالات.

وينحصر استدلال المتمسلفين على أن والدي الحبيب المصطفى في النار بحديثين من الآحاد الشاذ:

(أولهما): حديث مسلم عن أبي هريرة مرفوعاً: (استأذنت ربي أن أستغفر لأمّي فلم يأذن لي، واستأذنته أن أزور قبرها فأذن لي) وفي الحديث

أنّه بكى وأبكى من حوله. ولا يستدلّ بهذا الحديث على أنّ والدته في النّار لأمور:

١) لأنّ هذا الحديث معارض لقول الله تعالى ﴿وما كنّا معذّبين حتى نبعث رسولاً﴾ والقوم الذين بعث فيهم ﷺ لم يأتهم نذير لقوله تعالى ﴿وما أرسلنا إليهم قبلك من نذير﴾ وسيدنا إبراهيم لم يبعث إليهم إنّما بعث إلى أهـل العراق وابنه سيدنا إسماعيل عليهما الصلاة والسلام بعث للجرهميين الذين خرجوا من مكة ولم يبعث للقرشيين الذين منهم والده ووالدته ﷺ بنص القرآن القاطع ﴿لتنذر قوماً ما أتاهم من نذير من قبلك لعلهم يهتدون﴾.

٢) أن بكاءه ﷺ على والدته لا يدلّ على أنّها من أهل النّار بوجه من الوجوه بدليل أنّه بكى على ابنه إبراهيم عليه السلام كما في الصحيحين وقال: (تدمع العين ويحزن القلب ولا نقول إلا ما يرضي ربنا والله يا إبراهيم إنّا بك لمحزونون).

٣) إذنُ الله تعالى له بزيارة قبرها يدلّ على أنّها ليست كافرة من أهل النّار وذلك لأنّ الله تعالى نهاه أن يقوم على قبور الكفار والمنافقين بقوله ﴿ولا تصلّ على أحد منهم مات أبداً ولا تقم على قبره إنّهم كفروا بالله ورسوله وماتوا وهم فاسقون﴾.

٤) أن هذا الحديث الظني الشاذ ليس فيه تصريح بأن أمّه ﷺ في النار وإنّما استنبط ذلك المتمسلفون وعارضوا به الأدلّة القطعية الصريحة التي نصت على نجاة أهل الفترة، فبعد هذا لا يمكن بوجه من الوجوه الاستدلال بهذا الحديث الشاذ.

(ثانيهما): حديث أن رجلاً قال: يا رسول الله أين أبي؟ قال: (في النار) فلما قضى دعاه فقال: (إنّ أبي وأباك في النار). رواه مسلم. والجواب على هذا الحديث من وجوه كما بيّن بعضها إمام العصر الحافظ عبدالله بن الصديق الغماري في كتابه (الفوائد المقصودة في بيان الأحاديث الشاذة المردودة) وإني سأذكر الآن بعض الوجوه التي وَصَلْتُ اليها ثم أذكر كلام المحدّث الغماري

برمته إن شاء الله تعالى، فأقول:

إنّ الاستدلال بهذا الحديث على أنّ والده ﷺ في النّار باطل لوجوه:

١) يحتمل أن النبي ﷺ أراد بقوله: (أبي) عمّه أبا طالب فإنّه من الشائع في لغة العرب وعند غيرهم تسمية العم أبا، وقد ورد القرآن الكريم بذلك: قال الله تعالى: ﴿أم كنتم شهداء اذ حضر يعقوب الموت اذ قال لبنيه ما تعبدون من بعدي قالوا نعبد إلهك وإله آباءك إبراهيم وإسمٰعيل وإسحٰق إلهاً واحدا ونحن له مسلمون﴾ البقرة ١٣٣، فسمى إسماعيل من آباء يعقوب مع أنّه عمّه، والدليل إذا طرأه الاحتمال سقط به الاستدلال كما هو مقرّر في الأصول.

٢) ويؤكّد الوجه الأوّل: أنّ الامام النووي في تبويبه لصحيح مسلم ذكر هذا الحديث في باب أنّ من مات على الكفر فهو في النار ولا تناله شفاعة ولا تنفعه قرابة المقرّبين، والمراد بذلك أبو طالب الذي أدرك بعثته ﷺ وأبى أن ينطق بالشهادة ومات على هذه الحالة فنزل قول الله تعالى ﴿ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ولو كانوا أولي قربى من بعد ما تبين لهم أنّهم أصحاب الجحيم﴾. وهذه الآية توافقها ترجمة الإمام مسلم للحديث الذي نحن بصدده.

(تـنـبـيـــه): وقع الكاتب في خطأ في ألفاظ الحديث فذكر فيه كما في صحيفـة (٨٧) (فلمـا قضى) والصواب (فلما قفى) كما في صحيح مسلم (١/ ١٩١) وشرح مسلم للنووي (٣/ ٧٩) فليتأمّل.

٣) هذا الحديث بهذا اللفظ شاذ مردود إن قلنا أن قوله فيه: (أبي) هو أبوه عبدالله عليه السلام عليه السلام، وذلك لأنّ أباه عبدالله من أهل الفترة لأنّه لم يدرك بعثته ﷺ قطعاً ولأنّه من قوم لم يأتهم رسول بدليل صريح قول الله تعالى: ﴿وما آتيناهم من كتب يدرسونها وما أرسلنا إليهم قبلك من نذير﴾ سبأ ٤٤ وصريح قوله تعالى: ﴿بل هو الحق من ربك لتنذر قوماً ما أتاهم من نذير من قلبك لعلهم يهتدون﴾ السجدة/ ٣، وهؤلاء غير معذّبين قطعاً لقوله تعالى: ﴿وما كنّا معذّبين حتى نبعث رسولا﴾ ولقوله تعالى: ﴿وما كان

ربك ليهلك القرى بظلم وأهلها غافلون﴾ والقول بأنّ قومه ﷺ ومن حوله من العرب ليسوا مشمولين بالعفو الالهي من أبطل الباطل لأنّ الحديث الموهم بذلك شاذ مردود لمعارضته النصوص القطعية التي ذكرناها ولأنّه يعارض كون آبائه ﷺ خيار الناس الذين لم تصلهم دعوة، والدليل على كونهم خيار الناس أن الله عز وجل أهلك أصحاب الفيل الذين أرادوا بلدهم والبيت الذي يعظّمونه وأرادوا إذلالهم فارتفع بعد ذلك شأنهم وظهر عزّهم بين النّاس، قال النبي ﷺ: «فضّل الله قرَيشاً بسبع خصال لم يعطها أحد قبلهم ولا يعطاها أحد بعدهم: فضّل الله قريشاً أنّي منهم، وأنّ النبوّة فيهم، وأنّ الحجابة فيهم، وأنّ السقاية فيهم، ونصرهم على الفيل، وعبدوا الله عشر سنين لا يعبده غيرهم، وأنزل الله فيهم سورة من القرآن لم يُذكر فيها أحد غيرهم ﴿لإيلاف قريش﴾». رواه البخاري في التاريخ والطبراني والحاكم عن أم هانىء وهو حسن ولأنّه ﷺ قال: (أنا محمد بن عبدالله بن عبدالمطلب ـ قال فما سمعناه ينتمي قبلها ـ إلا أنّ الله عز وجل خلق خلْقه ثمّ فرّقهم فرقتين فجعلني في خير الفريقين ثمّ جعلهم قبائل فجعلني في خيرهم قبيلة ثمّ جعلهم بيوتاً فجعلني في خيرهم بيتا فأنا خيرهم بيتاً وخيرهم نفسا) ﷺ قال الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد (٨/٢١٥ ـ ٢١٦): رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح، أفبعد هذا الفضل يقال أن هؤلاء غير مشمولين بالعفو الإلهي؟! وهل يكون والد المصطفى ووالدته في فرقة غير مشمولة بالعفو الإلهي الذي شمل أهل الفترة؟!

قال الإمام الحافظ السيوطي رحمه الله تعالى:

هذي أدلّة لو تفرّد بعضها لكفى	فكيف بها إذ تتألّف
وبحسب من لم يرتضيها صمته أدبا	ولكن أين من هو منصف
صلى الإله على النبي محمد	ما جدّد الدين الحنيف محنّف

٤) أنّ هذا الحديث حديث (أبي وأباك في النّار) ورد عند البزار (كشف الأستار ١/٦٥) بسند أصح من سند مسلم، أو على الأقل صحيح بلفظ لا

شذوذ فيه وهو قوله ﷺ فيه: **(حيثما مررت بقبر كافر فبشره بالنار)** بدل: (أبي وأبوك في النار) وهي تورية لملاطفة قلب الرجل إن صح ذلك.

(تـنـبـيـه): يحتمل أن يكون السائل الذي قال أين أبي؟ قد مات أبوه بعد البعثة كأبي طالب لذلك قال عنه النبي ﷺ أنّه في النار، وهذا الذي نقول به، وهو: أن والد السائل مات بعد البعثة وأدرك النبي ﷺ وكما تقدم: **متى طرأ الاحتمال سقط الاستدلال.**

وإنّني أنقل الآن أن شاء الله تعالى بحث إمام العصر أبي الفضل الغماري في بيان شذوذ حديث (أبي وأباك في النار) فأقول: قال حفظه الله تعالى في الفوائد المقصودة ص(٩٣) ما نصه:

الحديث الثالث: روى مسلم أيضاً من طريق حمّاد بن سلمة عن ثابت عن أنس: (أن رجلاً قال: يا رسول الله أين أبي؟ قال: في النار، فلمّا قفّى الرجل دعاه فقال: إن أبي وأباك في النّار).

قلت: هذا الحديث بهذا اللفظ شاذ مردود لما مرّ بيانه آنفا[٢٨] وتكلّم عليه عبدالعظيم أبادي في عون المعبود فنقل كلام النّووي في أن من مات في الفترة على ما كانت عليه العرب من عبادة الأوثان فهو من أهل النّار، وليس هذا مؤاخذة قبل بلوغ الدعوة، فإنّ هؤلاء قد بلغتهم دعوة إبراهيم وغيره من الأنبياء ثمّ قال ـ الأبادي ـ:

وكل ما ورد بإحياء والديه ﷺ وإيمانهما ونجاتهما أكثره موضوع مكذوب مفترى، وبعضه ضعيف جداً لا يصح بحال لاتفاق أئمة الحديث على وضعه وضعفه[٢٩] كالدارقطني والجوزقاني وابن شاهين والخطيب وابن عساكر وابن

---

(٢٨) أي من الآيات التي ذكرناها والتي سيذكرها السيد فيما بعد.

(٢٩) اعلم وتنبّه أن بعض أئمة الحديث صححوا تلك الأحاديث بغض النظر على أنّا نوافقهم أو نخالفهم كما نقل ذلك السيد أحمد زيني دحلان في سيرته المطبوعة على هامش السيرة الحلبية (١/ ٦٠) حيث قال: بل صححه غير واحد من الحفاظ ولم يلتفتوا للطعن فيه. اهـ

ناصر وابن الجوزي والسهيلي والقرطبي والمحب الطبري وفتح الدين ابن سيد الناس وابراهيم الحلبي وجماعة، وقد بسط الكلام في عدم نجاة الوالدين العلاّمة إبراهيم الحلبي في رسالة مستقلة له والعلاّمة علي القاري في شرح الفقه الأكبر وفي رسالة مستقلة[٣٠] ويشهد لهذا المسلك هذا الحديث الصحيح، والشيخ جلال الدين السيوطي قد خالف الحفاظ والعلماء المحققين وأثبت لهما الإيمان والنجاة فصنّف الرسائل العديدة في ذلك وهو متساهل جدا لا عبرة بكلامه في هذا الباب ما لم يوافقه الأئمة النقاد، وقال السندي:

من يقول بنجاة والديه ﷺ يحمله على العم فان إسم الأب يطلق على العم مع أن أبا طالب قد ربّى رسول الله ﷺ فيستحق إطلاق اسم الأب من تلك الجهة.

وهذا أيضاً - أي كلام السندي - كلام ضعيف باطل، وقد ملأ مؤلّف تفسير روح البيان تفسيره بهذه الأحاديث الموضوعة المكذوبة كما هو دأبه في كل موضع من تفسيره بإيراده للروايات المكذوبة فصار تفسيره مخزناً للأحاديث الموضوعة، وقال بعض العلماء التوقف في الباب هو الأسلم وهو كلام حسن. انتهى كلام صاحب عون المعبود، وفيه مؤاخذات:

١) قول النّووي أنّ أهل الفترة من العرب بلغتهم دعوة إبراهيم عليه السلام وغيره من الأنبياء مناقض لمعنى الفترة، فإنّ المراد بالفترة زمان لم يصل فيه لأهله رسول، ولا عرفوا ديناً من الأديان، فكيف يقول أنّ أهل الفترة بلغتهم دعوة إبراهيم والله تعالى يقول في حق العرب ﴿وما أرسلنا اليهم قبلك من نذير﴾ ويقول أيضاً: ﴿لتنذر قوما ما أتاهم من نذير من قبلك﴾.

٢) أحاديث إحياء أبويّ النبي ﷺ وإيمانهما به أحاديث موضوعة لا يجوز

---

(٣٠) هذه الرسالة طبعها المتمسلفون في نجد ووزّعوها على العوام ليعتقدوا أنّ والدي الحبيب المصطفى ﷺ في النار فالله حسيبهم.

الاعتماد عليها، وإنما نعتمد على كلام الله، فإن الله تعالى يقول: ﴿وما كنّا معذّبين حتى نبعث رسولا﴾ ويقول: ﴿وما كان ربك ليهلك القرى بظلم وأهلها غافلون﴾ ويقول في حق العرب أهل مكّة ومن حولهم: ﴿وما أرسلنا إليهم قبلك من نذير﴾. فهذه الآيات وغيرها مما في معناها هي التي نعتمدها في نجاة أهل الفترة، ومنهم أبوا النبي ﷺ.

٣) اعتماد علي القاري وإبراهيم الحلبي على هذا الحديث في قولهم: أنّ أبوي النبي ﷺ في النّار تساهل غريب، وغفلة كبيرة[٣١] عمّا هو مقرّر في

---

(٣١) بعث لي أحد إخوتنا وهو الأخ عبدالهادي حفظه الله تعالى بالتعقب التالي:
أبو حنيفة لم يقل أنّ والدي المصطفى ماتا على الكفر بل قال ما ماتا على الكفر ومن هنا جاء الخطأ لعلي القاري لكنه رجع عنه وإليك النقاط التالية:

١ـ قال العلاّمة المحبي في كتابه «خلاصة الأثر» (١٨٦/٣):

(. . . وقد قيّض الله تعالى الإمام عبدالقادر الطبري للردّ على القاري فألّف رسالة أغلظ فيها في الرد عليه. وبالجملة فقد صدر منه أمثال ما ذكر، وكان غنياً أنْ تصدر منه ولولاها لاشتهرت مؤلّفاته بحيث ملأت الدنيا لكثرة فائدتها وحسن انسجامها).

٢ـ وقال الإمام المحدث الكوثري رضي الله عنه في هامش الترحيب بنقد التأنيب متكلماً عن رسالة القاري:

«. . . بعد أن قبر ما انطوت عليه من الرأي الهالك بردود أهل العلم»

٣ـ وقال الامام عبدالله الغماري حفظه الله تعالى في تعليقه على المقاصد الحسنة عن رسالة القاري: «بأنّها جرأة مذمومة منه».

٤ـ وقال الامام الكوثري في مقدمته لكتاب العالم والمتعلّم:

(. . . ويقول الحافظ محمد مرتضى الزبيدي شارح الإحياء والقاموس في رسالته: «**الانتصار لوالديّ النبي المختار**». . . ما معناه: أنّ الناسخ لمّا رأى تكرر ما في (**ما ماتا على الكفر**) ظنّ أنّ إحداهما زائدة فحذفها فذاعت النسخة الخاطئة، ومن الدليل على ذلك سياق الخبر لأنّ أبا طالب والأبوين لو كانوا جميعاً على حالة واحدة لجمع الثلاثة في الحكم بجملة واحدة لا بجملتين، مع عدم التخالف بينهم في الحكم. وهذا رأي وجيه من الحافظ الزبيدي إلاّ أنّه لم يكن رأى النسخة التي فيها (ما ماتا) وإنّما حكى ذلك عمّن رآها وإني بحمد الله رأيت لفظ (ما ماتا) في نسختين بدار الكتب المصرية قديمتين كما رأى بعض أصدقائي لفظي (ما ماتا) و(على الفطرة) في نسختين قديمتين =

علم الأصـول فلم يقـل أحد من العلماء أن خبر الآحاد يقدّم على القرآن فالحلبي والقاري ومن لفّ لفّهما هم الذين خالفوا الأئمّة والعلماء باعتماد خبر الآحاد وترك القرآن الكريم.

٤) الحافظ السيوطي متساهل حقا، لكنه في هذا الباب متمسك بالحق المؤيد بالأدلة، وكفى بالقرآن دليلا لقوله.

أمّـا صاحب تفسير روح البيان فليس من أهل الحديث فلذلك يذكر الموضوعات في تفسيره مثل الزمخشري والبيضاوي وابي السعود وغيرهم.

٥) بيّن صديقنا العلامة الشيخ زاهد الكوثري رحمه الله تعالى أنّ: عليا القاري اعتمد في القول بعدم نجاة الابوين على عبارة وقعت في الفقه الأكبر

بمكتبة شيخ الإسلام ـ عارف حكمت ـ المذكورة، وعلي القاري بنى شرحه على النسخة الخاطئة وأساء الأدب) اهـ كلام الإمام الكوثري رحمه الله، ومنه يتضح أنّ خطأ الناسخ في الفقه الأكبر هو الذي أوقع القاري في ما وقع فيه.

٥ـ وذهب العلّامة المحقق الشيخ مصطفى الحمامي رحمه الله تعالى إلى أن القاري رجع عما كتبه بتلك الرسالة بما كتبه في شرحه على الشفا للقاضي عياض (١/٦٠١)، (١/٦٤٨) فأمّا الموضع الأوّل فذكر صاحب الشفا: «أنّ أبا طالب قال للنبي ﷺ وهو رديفه بذي المجاز عطشت وليس عندي ماء فنزل النبي ﷺ وضرب بقدمه الأرض فخرج الماء فقال: اشرب» فقال القاري بعد كلام: وأبو طالب لم يصح إسلامه، وأما إسلام أبويه ففيه أقوال والأصح إسلامهما على ما اتفق عليه الأجلّة من الأئمة كما بينه السيوطي في رسائله الثلاث المؤلفة. اهـ ثم قال الشيخ مصطفى الحمامي في كتابه «النهضة الاصلاحية» وبهذا قد كفانا مؤلّف الرسالة نفسها وهو الشيخ ملّا علي القاري مؤونة الردّ عليه برجوعه إلى الحق الصواب، وهكذا العلماء الأكابر لا تنتظر منهم إلّا الرجوع إلى الصواب إن أخطأوا والإنابة إلى ربهم ان عصوا، والمبادرة إلى الكمال ان عرجوا إلى نقص. اهـ

٦ـ قال الشيخ الفاضل: (وهبي غاوجي) حفظه الله تعالى في كتابه «أبو حنيفة» ص(٢٦٠):

«. . . رأيت بعيني نسخة خطية من الفقه الأكبر بمكتبة شيخ الإسلام عارف حكمت بالمدينة المنورة على ساكنها الصلاة والسلام وفيها (ما ماتا)». اهـ

فتأمل هذه الفوائد النفيسة التي أتحفنا بها الأخ عبدالهادي سدد الله خطاه.

لأبي حنيفة تفيد ذلك، قال: وهو مخطىء، فإن نسخ الفقه الأكبر المعتمدة فيها تصريح أبي حنيفة بنجاة الأبوين، والخلاصة أنّ الحديث شاذ مردود كما تقدّم، لكن ورد من طريق آخر بلفظ لا شذوذ فيه. روى البزار والطبراني والبيهقي من طريق إبراهيم بن سعد عن الزهري عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه: أن أعرابيا قال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: أين أبي؟ قال: في النار. قال فأين أبوك: قال: **(حيثما مررت بقبر كافر فبشره بالنار)** إسناده على شرط الشيخين وهو أصح من حديث مسلم، وليس فيه أنّ أبا النبي ﷺ في النار، فهذا الحديث هو المعتمد.

٦) استحسان كلام من اختار التوقف في هذا الباب خطأ، لأنّ التوقف إنما يكون حيث تتكافأ الأدلة، وهنا لا تكافؤ، فالقرآن قاطع في نجاة أهل الفترة ومنهم الأبوان.

(تنبيه): توقف الحافظ السخاوي في نجاة أبوي النبي ﷺ واختار السكوت عن نجاتهما وعدمها اعتماداً على هذين الحديثين الشاذين[٣٢] وهذا عجيب منه، فان التوقف انما يكون حيث تتكافأ الأدلة، وهنا لا توجد مكافأة، لأنّ القرآن قاطع في نجاتهما، وخبر الآحاد لا يقوى على معارضة القرآن.

وأعجب منه موقف علي القاري فإنّه ألّف رسالة جزم فيها بأنّ أبويه ﷺ في النّار، وترك القرآن القاطع معتمداً على الحديثين الشاذين وأظن أن الله تعالى يعاقبه على ذلك.

انتهى كلام إمام العصر سيدي عبدالله الغماري من كتابه الفوائد المقصودة جزاه الله خيراً ومتّعنا بحياته. على أنّي سأفرد مصنّفاً خاصاً إن شاء الله تعالى في نجاة والدي الحبيب المصطفى ﷺ أدفع فيه جميع الشبه الواردة. وأورد كل ما وصلت اليه من أدلة متنوعة من القرآن والحديث وغير ذلك والله تعالى الموفّق.

---

(٣٢) أي حديث زيارة الرسول لقبر أمه وحديث أبي وأباك في النار.

وفي الختام:

أسأل الله تعالى أن أكون موفّقاً في دفاعي عن العلاّمة الباجوري رحمه الله تعالى فيما افترى عليه أعداؤه، ولا يعني هذا قطعاً أن العلاّمة الباجوري رحمه الله تعالى معصوم لم يقع له خطأ، لأنّنا لا نعتقد العصمة إلا في الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وقد وقعت للعلاّمة الباجوري بعض الأخطاء في شرح الجوهرة وفي غير ذلك من كتبه لكنها اخطاء غير مكفّرة خلافاً لما وقع للحرّاني من أخطاء، من تلك الأخطاء التي وقعت للباجوري تعريفه للنبي بأنّه: انسان أوحي إليه بشرع ولم يؤمر بتبليغه، مع أن الصحيح في تعريف النبي أنّه انسان أوحي اليه بشرع الرسول الذي سبقه وأُمِرَ بتبليغه، وقد تتابع المتأخرون على تعريف النبي بالتعريف الذي أشرنا بأنّه خطأ، وخالفوا الأدلة تقليداً ودون أن ينظروا في تعريف المتقدمين للنبي. فقد أخطأ الأخ البحاثة المتطاول في نقده لشرح الباجوري فنقد الصواب وترك الخطأ تماما كشيخه الألباني في نقده لفقه السنّة ترك كثيراً مما يجب نقده واشتغل بنقد أشياء إما صحيحة وإما غير مهمّة، والتوفيق من الله تعالى.

كما أسأل الله تعالى أن يكتبني في زمرة المدافعين عن علماء أهل السنّة والجماعة الأشاعرة الذين وصفهم الأخ الكاتب بنفايات اليونان وعقائد الهندوس و... وذلك لأنّ الأشاعرة الذين منهم الحافظ البيهقي والنووي وابن الصلاح وابن فورك وابن حجر العسقلاني والسخاوي والسيوطي والعز ابن عبدالسلام وغيرهم من آلاف جميعهم أشاعرة وهم حقيقة علماء الإسلام فالدفاع عن عقيدتهم دفاع عن عقيدة أهل الإسلام، ومن حاربهم ونبذهم جملة لأنّهم أشاعرة لا شك أنه غير موفّق والله يقول الحق وهو يهدي السبيل، والحمد لله رب العالمين.

فرغت منها يوم ٢٤ ربيع ثاني سنة ١٤١٠ وبالله حسن الختام.